



من يد العبد
بكر بن الوليد
السويدي
عمدة الامم

صد

الشيعة
صد

الشيعة
صد

١٢١٢



634

5490

Süleymaniye	1000
1211K	
Yeni	200
1211K	

وقد اختلفت حواشيها في بعض النسخ

[illegible]

فعلهم نفعهم على الحق والصبر والشديد الدليل والتجرب والعلو
وجهم نسوهم وأعبر من المخلط الملائمة ما والكسب لها العا م م م م

عمره ۱۰۰ ساله

قال والشيخ المصنف رحمه الله تعالى في بيان هذا القول ان من لم يسمع من احد
الاشياء لم يسمع من غيره ومن لم يسمع من غيره لم يسمع من غيره ومن لم يسمع من غيره
لم يسمع من غيره ومن لم يسمع من غيره لم يسمع من غيره ومن لم يسمع من غيره لم يسمع من غيره

السلامة في الحج والعمرة

२२४

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر بن محمد بن اسماعيل بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book.

لا تخرج من هذه الملة الا بعد ان تخرج من هذه الملة
ولا تخرج من هذه الملة الا بعد ان تخرج من هذه الملة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فوقه المسمى بالبركة
عليه السلام و هو من
الابرار الذين هم في
الجنة و هو الذي
هو في الجنة و هو
الذي هو في الجنة

[illegible][illegible]

في ذلك سواد الشمس الذي هو حب جليل في كرم من كرم يخرج من بلاد الرافدين ويحمله
 بطيخ السج او الصبيان او كرات اصابع لابر وسببا ثم يحسبون ما ياتي ويحب في كرم حاور
 الحرج الثم من قدر درهم ثم اذهب اليه مع صغ ذلك بكونه رحما السور وكون يكون ما كان
 اكثر من قدر درهم وقد تم رحبته ما كان من موضع الاتجا ولا يستحق بطيخ وروث
 وحين وكمره استقبال القبلة وكسرة بارها في كحل ولا يخلط هذا عند ما في البناء والعمارة
كتاب الصلوة الوقت من الصبح المعتبر في طلوع الفلك والعصر بالمعبر
 عن المستقيم هو الصبح المذهب والظهر من روال المائل بلوغ ظل كل شيء مثليه يوكي في الزمر
 لابد من ان من معرفة وقت الزوال في الزوال والظرف ان يسوي الارض بحيث لا يكون
 بعض جوانبها مرتفعا وبعض جوانبها منخفضا ما يجب لها او بعض جوانبها المنخفضا وبعض
 عليها دائرة وتسمى الدائرة الهندية وتثبت في كرم من كرم حاور حاور ما يكون بقدر رأس
 من دائرة نقط من محيط الدائرة وتربا وكون قامة بمقدار ربع قطر الدائرة في مركزها
 او اقل الزوايا خارج الدائرة كمن الظل نقس الان يدخل في الدائرة فتخرج علامة على مدخل الظل
 من محيط الدائرة ولا تستر ان الظل نقس في حاور ما من يد ان يستأى الى محيط الدائرة في حاور
 مناد ذلك بعد نصف النهار فتخرج علامة على حاور الظل فتقف القوس التي ما بين مدخل الظل
 وحاوره وترسم خطا مستقيما من منتصف القوس الى مركز الدائرة فحاور الى الطرف الاخر من
 المحيط فذلك الخط هو خط نصف النهار والى ظل المبكس على هذا الخط فهو نصف النهار والظلم
 الذي في هذا الوقت هو الزوال والظل من هذا الخط فهو وقت الزوال في كل اول
 وقت الظلم واخره اذ امار ظل المبكس مني المبكس سوى في الزوال مثلا اذ كان في الزوال
 مقدار ربع المبكس فآخر وقت الظلم ان يقيم ظله مني المبكس وربعه اذ رواته من
 حاور ربع وفي رواية اخرى انه وهو قول ابو يوسف وحده وان من ردهم اذ امار ظل كل شيء
 من يوكي في الزوال وللمعلم من الزوايا فوق العلم من اخر وقت الظلم على القولين لان
 الشمس والمغرب من الزوايا يجب ان يقع في خط واحد وهو كمره فلهذا سبب في حاور ربع
 الشفا هو ايضا دون كمره والشمس من روال المائل بلوغ ظل كل شيء مثليه يوكي في الزمر
 والوتر ويسمى يوم البداية من حيث يكون من روال المائل بلوغ ظل كل شيء مثليه يوكي في الزمر
 فساد وفساد قال وم اسفوا بالبحر فانه اعظم للاجر والناقص لهم الصلوات في حاور ربع
 وبالظلم فان شدة الظلم من حاور ربعه والظلم ما لم يتغير الشمس والشمس الى ان يركب السيل
 من روال المائل بلوغ ظل كل شيء مثليه يوكي في الزمر

[illegible]

[illegible][illegible]

هذه هي المرأة من اهل البيت المعتبرين بالامام الاول والمعتبرين بالكنية فهاذا الطائفة
 الاخرى من الصلوة باعتبار الشركة في الاداء او التسمية ولو قبل الشركة في التسمية ثانياً فمقدراً
 فاقول في الشركة في الاداء لا يوجد دون الشركة في التسمية والشركة في التسمية فلو وجد دون
 الشركة في الاداء لم يكن المسبوق خلافاً لذكر الشركة في التسمية وهذا اذا انزل الامام
 امامه امرأة اعاد المنيوم يصح اقتداء المرأة فيصير صلواتها انما لم تقرأ بآء عليها ان قراءة
 الامام قراءة لها ولم تكن كذكر فثبت بقراءة وعلم من من المسئلة ان المرأة ان اقتدت
 بالامام ما يذبح كرجل لا يصح اقتداءها الا بالامام اما ما اعاد المنيوم فمقدراً بغير شرط
 بين الامام وفيه روايتان قلنا اي بغير شرط اي لو اختلف في الاخرين ايما نذرت الكل
 اي ام اي قاربا وايما نذرت صلوات الكل ما صلح القارئ فلا تترك المرأة مع القارئ عليها
 واما صلوات الابسين فلا تملكها لغيرها في الحاشية وجب ان يقتدى بالقارئ لكونه قراءة قراءة
 لها فتم في التوبة التقديرية مع القلة عليها ولو اختلف القارئ في الاخرين ايما نذرت
 الكل خلافاً لفرقان فرض التوبة قد ادرك في الاولين فكما يجب التوبة في جميع الصلوات
 بحقيقها او تقديرها ولم يوجد باب **الحديث في الصلوة**
 من سبعة حديث لو فاتوا وهم خلفا لثابت بن زيد لكانت صلاة خلفا لها فانه اذا قد قدر
 الشبهة عند صلوة وعند الرجوع لم يتم لان الخروج بفساد فرض علقه والكتبات
 افضل لما ذكره كمالا لاجل ما لا يحل المصليين فصل حكم كل واحد من الامام والمقتدين
 والمنفرد فقال الامام بجزء اخر الامانة هذا تفسير الاختلاف ثم يوفى بغيره ويتم نعمه
 او يوفى اي ان شأتم حيث توفى وان شأتم عاذا لثابت الاول وانما خبر لان في
 الاول كلمة المنسوخ في الاداء الصلوة في زمان واحد فيميل الى ايهما شاء ولو السوء
 اي ان شاء بغير حيث توفى وان شأتم عاذا لثابت الثاني فانه يتبين قوله فيتم نعمه او يوفى
 والضمير في الامام يرجع الى الامام والامام هو الذي يختلف فان الكنية امام للامام الاول
 والقدم وللآعاد اي ان لم يفرغ امامه وهو الكنية يوفى الامام ويتم خلق خليفة
 وكذا المقتدى اي ان فرغ امامه يتم نعمه او يوفى وان لم يفرغ يوفى وان لم يفرغ يوفى
 ولو لم يكن ادعى عليه واحكم اي ان امامه في صلوة فمالا ينقص وضوءه فاحكم اوله
 او احدهم نعمه او احدهم بول كذا في نسخة فلو اوطن انه احدث فخرج من المسجد او
 جاوز الصفوف خارجاً ثم ظهر من بطنه بطلت ولو لم يخرج او لم يجرى او لم يجرى اعلم ان من
 الحوادث حوادث ما وقع الوجود فلم يكن في موضع ما ذهب النص وهو قوله عليه من قال

من ماء او رعنفا في صلوة فليصرف وليتي على صلوة عالم بكم ولو احدث

عبد الشهد او كل علم يا فينا استلوه ورجعتموه وبنظري البده اي بعد

التشهاد عند الإجماع رواية الميمم الماء وتزعم الكاچ فقه يعمل كبير انما قال عمل كبير

لانه لو عمل بها که عکس اکثر اشیاء معلومیه و مفیدی نموده و تعلیم الایمان و تقوی و میل العبادت و تقوی

و قدوة الحی علی الامان و ذکر کفایتی ای عالم الترتیب و تعلیم القاصد امیاد

طوعاً وكرهاً وبقول وقت العزم وبحث در احوال عدد المندوب و سقوط البيعة عن

بروز لکلاف در هنر الحاق الاتی عشرتیه بانی الرحیق و صاحبیه بی علمان المردی

بسمه درم كنند لا عذر مي دارند انكه در الامم و ملت ها عذر اعظمي الحسب اى الله

يَجْلِسُ لِيَدِ الشَّهِيدِ فَتُطْلَقُ الْبَسْبُورَةُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَقْلُدُوا فِي الْحُكْمِ إِلَّا مَا تَرَوْنَ مِنْ أَعْيُنِكُمْ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية للذين آمنوا

اكتفوا بالحق فاسأله ان يهديكم الى صراط مستقيم

دعوتك ان قدم مسوقا فيمنع عليه ثم الايام او لا وبقدر مدره السهره ووجهه انما

بیم الحناج والاول الا عند فراغه من القوم ای حیث انتم الحسوق مطروقة الیهم لوجود

منه منافع الصلوة في التوبة والكلام والادب من المسحوف طهارة وصلاح الادب

لانه وجد في خلاص سلطتها الا عند فراغ الامام الاول بان توقفا وادرك حقيقته بحيث

لَمْ يَفْتَحْ دَائِمَ مَلُوتِهِ خَلْفَ حَيْفَتِهِ وَفَالِيفُ مَلُوتِ الْقَوْمِ لَانِ تَدَعَتْ مَلُوتَهُمْ مِنْ دَكِجِ

اوسى فاعلته اوذر كچه لى بها بعيد ما احدث فيه ان بى قى و حاذر كانه بى ان احدث

في ركوعه او سجده وتوفاه وبنى فلان ابن يعقوب الركوع والسجود الذي احدث فيه وان تذكر

في ركوعها يكون انه ترك سجدة في الركعة الاولى فقام لا يجيب عليه اعانة الركوع والسجود

الذي قد روي لكن ان اعاد يكون منه وبها الى ام واحد افاحدث الامم كان كان له

رجلا يصير احدهما من غير ان يتوصل الى الامامة لان النبي للتعيين وهو ما متفقى وان كان

المرأة أو جيبا قبل الحبل الملام لان المرأة والرجل هما معا فالسبعة وقيل ان السبعة هم

[illegible]

اما ما كان من القدر على جلاله سبحانه وتعالى اعلم بالحقائق

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنَّا مُتَجِدُونَ فِيهِ وَهُوَ كَيْفَ أَمْرُهُ

[illegible]

100

في هذا الكتاب...
الكتاب...
المجلد...

ان هذا الكتاب...
الكتاب...
المجلد...
الكتاب...
المجلد...

ان هذا الكتاب...
الكتاب...
المجلد...
الكتاب...
المجلد...

كما علمت من هذه الاقوال بلا اذن واقامة وعند كل ركعة ركوع واحد وعند الثانية ركوع واحد
 ركوعان تحفظوا لا فرق بينهما بعد ما يتطوع به من الركعتين ولا يحط بان لم يحضر اي اقام
 الركعة هل هو احدى الركعتين ولا جهات في الاستسقاء ولا خطبة وان صلوا وهذا ما
 جاز وهو دعاء استغفار ويستقبل بها القبلة ولا يركع في الركعة الاولى ولا يجزئ
باب الفريضة من مشروع فرض ثابت ان لم يسجد للركعة الاولى او سجدة واحدة
 في غير ما عدا الفريضة في غيرها من قطع واقتدار كما من مشروع فرض منفرد ثابت
 لهذا الفرض في غير ثابت يرجع الى الاقوال كما يقال قرب قربت فان لم يسجد للركعة
 الاولى قطع واقتدار ان يسجد فان في غير الرابع كذلك ان لم يقطع وصلى ركعة
 اخرى يتم صلوة في الثاني ويوجد اكثر في الثاني ولا اكثر حكم الكل قبضته اولاته
 يصير حشفاً بركني بعد التوسيع في الحوض والقطع وان كان ابطالاً للصلو في كل
 ركعة لم يأنطوا الحكم قال ابطال المقصد الكامل لا يكون ابطالاً وان كان في الرابع يقيم
 ركعة اخرى في غير ركنان نافذة ثم يقطع ويقدر بقوله وفي غيرها حال من قوله وفيه
 تقديره او سجدة للركعة الاولى وهو حاصل في الرابع وقد ضم الى الركعة الاولى ركعة اخرى
 قطع واقتدار في الركعة الاولى يقيم غيرها ركعة اخرى لا يقطع بل يقيم فاذا قطع واقتدار
 وان صلياً لانه اي من الرابع يقيم ثم يقدر تنفلاً لانه قد ادس اكثر ولا اكثر
 حكم الكل الا في العصر لا يقدر في العصر قال النافذة بعد اداء العصر مكرهه كونه خروج
 من لم يصل من سجدة في الركعة الاولى يقيم جماعة اخرى من ينظم امر جماعة اخرى بان
 يكون مؤذن سجدة واقامة او من يقوم بامر جماعة يتفرقون او يقولون غيبة ثم
 عطف على قوله لا يقيم جماعة اخرى قوله ولكن صلياً الظهر او العشاء مرة واحدة الا ان
 لا يكون له الخروج الا عند الاقوال قال استسقاء متعلق بقوله ولكن صلياً الظهر او العشاء
 ولا يتعلق بقوله لا يقيم جماعة اخرى فان يقيم الجماعة الاخرى لا يكون له الخروج وان قيمت
 والفرق بين يقيم جماعة ولكن صلياً الظهر والعشاء مرة ان هذا اعاب كونه له الخروج لانه
 الاخر عند الاقوال يترجم بالجماعة والالم يخرج ويقدر بجزئية الكوافقة
 كونه استسقاء فانياً للجمعة والامراف عن الغيبة والتوسيع جميعاً واما
 يقيم الجماعة الاخرى فانه ان خرج عند الاقوال لا يترجم لانه يقصد الكامل وهو الجماعة
 التي تتفرق غيبة وان لم يخرج الاخر زاد كرا بل يحل امر الجماعة الاخرى ومن صلياً
 او العصر او المغرب يخرج وان اقيمت لانه ان صلياً كونه نافذة والنافذة بعد الفجر

حاله السلام الان لا تترك العطف
 والافاضة ان يفرق كذا
 والافاضة ان يفرق كذا
 والافاضة ان يفرق كذا

[illegible][illegible]

[illegible]

100

٢٥
 ٢٦

[illegible]

۲۲

[illegible]

مجلس العلماء

اسلم لان الحج فريضة كفر جافه ممكن اطلاق عليه الوجوب واداء الفريضة حيث كان
 يجب عليه من رسم مكلف لبيح يصير له زام وراهلة فضلا عما لا يؤمنه من نية
 غيبه تعالى الى حين طوعه ليعلم الطريق والزوج او الموم للمرأة ان كان يترباها بين
 مكة بمسيرة سفر في العمرة علم الفور من عند الربوبية وانما عند غيره من غير السراقة
 فزعم بعض المتأخرين ان هذا الخلاف بينهما مبني على ان الامر المطلق عند الربوبية
 يوجب الفور وعند غيره لا يوجب الفور لان الامر لا يوجب الفور باتفاق بينهما فمسئلة
 لا يوجب مسئلة فنه تعالى الربوبية وجوبه بالفور اقرارا عن الفتوى فتا اذا التفت
 بعد العلم الاول كان اذا اعتق وعنده غيره وجوبه على الترتيب بشرط ان لا يفتى
 فيه لولم يؤخذ العلم الاول فانه يكون انما اتفاقا اما عند الربوبية فظاهر اما عند غيره
 فلما فات عن العلم الاول وعدم فوته في العزم شك فبقيت انما لا تقوم فان دس
 بعد ذلك لم يرفع الاثم عنده وعند الربوبية لا يرفع الاثم بالتأخير فتمرة الخلاف
 انه اذا اداه بعد العلم الاول اثم بالتأخير عند الربوبية فلا حاجة له الى احوام عليه
 فبلغ وعنده اعتق فليس لم يؤذ فرفه ولو جدد البصير احوام للعرض ثم دفع جازعته
 بخلاف العبد لان احوام البصير لم يكن لازما لعدم الاهنية واحوام العبد لازم فلما
 يمكن له الخروج عنه بالنسوة في غيره فرفه للاحرام والوقوف بهذه وطوان الرتبة

[illegible]

القصر بالفتح والتشديد صاخر وغيره من ذلك

لا يكون متعلقا بخلق من نوعه في اي من شهر الخد كسكن مكة او بكرة وبعث في يومه من ان السفر
الاول لم يمتد برجوع البقرة فصار له لم يخرج من القفا ولو اخرجنا ورجع من البقرة
وقفا لا يخرج من القفا لان حكم السفر الاول لما بقى بالرجوع الى البقرة فصار له لم يخرج من مكة ولا
تمتج للسكن مكة الا اذا لم يبعث في مكة لانه لا يبعث في مكة وارجع وان بالحق والحق
لان سفره انما هو لانه في السفر الاول ما بالعام فاجتمع في مكة في سفر واحد يكون
متعلقا في اي من شهر الخد كسكن مكة او بكرة وبعث في يومه من ان السفر
لا يكون متعلقا بخلق من نوعه في اي من شهر الخد كسكن مكة او بكرة وبعث في يومه من ان السفر
الاول لم يمتد برجوع البقرة فصار له لم يخرج من القفا ولو اخرجنا ورجع من البقرة
وقفا لا يخرج من القفا لان حكم السفر الاول لما بقى بالرجوع الى البقرة فصار له لم يخرج من مكة ولا
تمتج للسكن مكة الا اذا لم يبعث في مكة لانه لا يبعث في مكة وارجع وان بالحق والحق
لان سفره انما هو لانه في السفر الاول ما بالعام فاجتمع في مكة في سفر واحد يكون
متعلقا في اي من شهر الخد كسكن مكة او بكرة وبعث في يومه من ان السفر
لا يكون متعلقا بخلق من نوعه في اي من شهر الخد كسكن مكة او بكرة وبعث في يومه من ان السفر

الحيات
باب الحيات
ان طيب محرم عفو او غضب
رأى كذا او غضب
عالم كذا
الشمس كذا
الشمس كذا

من السبع الصدر او احدى جانبيه او من السبع الخلف او ما يليه او البقرة في يوم
بعد يوم النحر او خلق من نوعه فصار له لم يخرج من القفا ولو اخرجنا ورجع من البقرة
وقفا لا يخرج من القفا لان حكم السفر الاول لما بقى بالرجوع الى البقرة فصار له لم يخرج من مكة ولا
تمتج للسكن مكة الا اذا لم يبعث في مكة لانه لا يبعث في مكة وارجع وان بالحق والحق
لان سفره انما هو لانه في السفر الاول ما بالعام فاجتمع في مكة في سفر واحد يكون
متعلقا في اي من شهر الخد كسكن مكة او بكرة وبعث في يومه من ان السفر
لا يكون متعلقا بخلق من نوعه في اي من شهر الخد كسكن مكة او بكرة وبعث في يومه من ان السفر
الاول لم يمتد برجوع البقرة فصار له لم يخرج من القفا ولو اخرجنا ورجع من البقرة
وقفا لا يخرج من القفا لان حكم السفر الاول لما بقى بالرجوع الى البقرة فصار له لم يخرج من مكة ولا
تمتج للسكن مكة الا اذا لم يبعث في مكة لانه لا يبعث في مكة وارجع وان بالحق والحق
لان سفره انما هو لانه في السفر الاول ما بالعام فاجتمع في مكة في سفر واحد يكون
متعلقا في اي من شهر الخد كسكن مكة او بكرة وبعث في يومه من ان السفر
لا يكون متعلقا بخلق من نوعه في اي من شهر الخد كسكن مكة او بكرة وبعث في يومه من ان السفر

كين

السبع الصدر
الشمس كذا

الشمس كذا
الشمس كذا

[illegible][illegible]

والنيس من المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

[illegible]

من المخطوطات والمخطوطات
من المخطوطات والمخطوطات

او الالف فان قيل ان امه اخته واجبة ان اريد بالام رضاعا وبالاخت الاخت رضاعا
 يشمل ما اذا كان احديهما فقط بطريق الرضاع وان اريد بالام الام نسبا وبالاخت
 رضاعا او بالابن نسبا لا يشمل القورين الاخيرين قلنا المراه ما اذا كانت اختها
 بطريق الرضاع اعلم ان ان يكون احديهما فقط او كل منهما واخت ابنة الابن
 من النسب اما البنت واما ربيته وقد وطئت اما ولا كذلك من الرضاع وجوز ابنه
 وجوز الابن نسبا موطوءة ولا كذلك من الرضاع وام عم وعمة وام خاله وحالة اعلم
 ان ام هولاء موطوءة لغير الهي في اولئك الفاسدة ولا كذلك من الرضاع ولا تشمل الموطوءة
 في جميع ما ذكرنا لاجل اي شيء النسب المذكورة لا تخوم لاجل اذا كانت من الرضاع واما
 ابن المراه لا رضاعا على لا تخوم لقولنا الحركة لا اذا كان من الرضاع واعلم ان
 مكره لانه ذكر ام الاضواء كانت المرأة ام اف رجل كان الرجل خالاس تلك المرأة وعان
 كتحقق كانت كذلك فحرم منه ما يحرم من النسب الا امه والاوه اصوله واخت ابنة
 فاولاها اصول الالف والاخت والعمة والخال واللات فام هولاء حرم من النسب
 لان الرضاع غم يثبت العباءة الى هذا فبحرمان مع قولي على النسب في ربه وعبد المزدوجان
 على اي اى حرم المرفوعة وزوجها على الرضيع ويحرم قولي على الرضيع كما في النسب ويحرم فردي
 الرضيع على المرفوعة وزوجها ويحرم زوجا الرضيع على المرفوعة وزوجها اي الرضيع اذا كان
 ذكر اكرم زوجة على زوج مرفوعة واذا كان الرضيع انثى يحرم زوجها على مرفوعة وضايف
 في هذا البيت الفارسي انما جانب شيرده سم جنبش كنوند وان جانب شيرفون زوجان فردي
 ويجل اخت رفاعا على كل نسبا فان ابي اخت من ابي كل لاهيه من ابيه ورضيعا
 من ابي اخته واخت لاس بالابن مشاة وحكم خطيبا بها بما عاود واد اولي اهل اوتة
 بالانثى وبطعم لال اي حكم خطيبا بها بطعم لال اي لال اي الرجل اي اذا نزل للرجل لبن فشربه
 جميعا لا يتحقق به حمة الرضاع واجتبايا منه بطعم لبن او يحرم لبن البكر والحيتة وان ارضعت
 فرقا رضيعا حمة اي اذا ارضعت امرأة فرقا حال كون الفرق رضيعا حمة على الزوج
 ولا للبيكة ان لم توطأ ولا رضيعا نفسه ويرجع به على المرفوعة ان ارضعت النفس
 والا فلا حمة فالحق وان شو كان عمو ما يرجع في لالين وجبة رجلان او رجل وامرأتان
 اي بنته الرضاع بين الرضاع ثبتت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين حاله انما
 وان لم يكرها حاجة الى البينة فالحق ما ثبت الرضاع بشيئين الاقرار والبيئة **كتاب**
الطلاق احسن طلاق في طهر لاوطئ فيه وحسنه وهو السنه طلاقه لغير الموطوءة

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book, and the overall tone is a warm, off-white or light beige.

[illegible]

فلان الطلاق متعلق بمشيئته فان كان اذا بعينه ان القطع متعلق بمشيئته بانقطاع
المعبر ان كان اذا بعينه لم ينقطع فلا ينقطع بالملك وفي عالم الطلاق انت
طالق تطلق بالاصرة اي اذا قال انت طالق عالم الطلاق انت طالق تطلق بالاصرة
وي قولك انت طالق هي لوما انت طالق فلانا عالم الطلاق انت طالق يقع
واحد واليوم للمراجع فعل محدد والوقت المطلق مع فعل لا يحدد وجود الشرط
ليلا لا يتخير في امرك بيديك يوم يقدم ويؤخر وتطلق في يوم اتزوجه فانت طالق
ان اليوم اذا قرن بفعل محدد او به النهار او اذا قرن بفعل غير محدد او به الوقت
وذلك لان طرف الزمان اذا تعلق بالغير بلا انقطاع فيكون متغيرا الى قوله صحت
الاستحسان قولنا صحت في السنة فان كان الفعل محدد كالام باميد كان المعيار
محدا فيم او باليوم النهار بها وان كان الفعل غير محدد كوقع الطلاق كان المعيار
غير محدد فيم او باليوم الوقت واعلم انه قد وقع خطأ واضطراب في ان المعبر في الا
المتداو وعندهما الفعل الذي يتعلق به اليوم او الفعل الذي اضيف اليه اليوم فكل واحد
في البداية في هذا الفصل ان اليوم كمال الوقت اذا قرن بفعل لا يمتد والى
الطلاق من غير القبول فنظام القبول هو ان يكون اليوم محدد فيقول باميد
ان المعبر الفعل الذي يتعلق به اليوم وهو الطلاق في قولك يوم اتزوجه فانت طالق
الحكم كونه في ايمان البداية انه اذا قال يوم اكلم فلانا فانت طالق فبما ان المعبر
النهار لان اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد به او بطلاق الوقت والكلام لا يمتد فكذا
في عالم المعبر الفعل الذي اضيف اليه اليوم اذا عرفت انه ان كان كل واحد منهما
محدد كقولك انت طالق يوم يقدم ويؤخر او باليوم مطلق الوقت وان كان كل واحد
بما محدد كقولك امك بيديك يوم يسكن طين الدار به او باليوم النهار وان كان الفعل
الذي يتعلق به اليوم غير محدد والفعل الذي اضيف اليه اليوم محدد كقولك انت طالق يوم اكلم
الدار به او بالعكس كقولك امك بيديك يوم يقدم ويؤخر في ان به او باليوم النهار ترى الجانب
فقطه وانما علمنا ان الطلاق غير محدد لان امر او ايعاج الطلاق فلا يقال ان يكون
واقعا طالق محدد لان الطلاق اذا وقع يكون امرأة طالق وهو اسم فلان يكون في
بقا اليوم به فيكون اليوم متعلقا بايعاج الطلاق لا يكون الحركة طالق واعلم ان المراء
متداه امتداد بحيث يمكن ان يسويع النهار لما يطلق الاخذ ولا يتم جعله الاضم
بغير غير محدد ولا يمكن ان الحكم محدد زمانا طويلا لكن لا يمتد بحيث يسويع النهار

[illegible][illegible]

[illegible]

از قلم استاد مطهری

[illegible]

السلامة والرفاهية
والسلامة والرفاهية
والسلامة والرفاهية

[illegible]

[illegible][illegible]

وفاقیہ اور اہل سنت کے درمیان
مذاہب کے درمیان

تفحصوا في كتابي
الذي في بيتي

لا يفتقر

فان نكح غيرت المرأة ولا نكح اي بكر غيرت ايها وقوله لو افترسته فان المرأة
 لا افترست زوجها بطل حقه في طلب التفريق والنفقة والعين فيما في التاميل و
 في الجبروت رفق حال اي في الحال بطلها اذ لا ثابتة في التاميل خلاف النفقة فان الوطنية
 متوقفة ولا ينجم احد مما عيب الا فخره فان قلت في الغيوب قلت وفي الجنون و
 الجذام والبرص والقون والرتق وعند محمد ان كان الزوج جنونا او جذاما او برصا
 فامراة ما نكح وان كان امراة لا لانه يمكن للزوج دفع الضر عن نفسه بالطلاق
 والله اعلم **باب العدة** هي مدة تحيض للطلاق والفسخ كالفسخ بخيار
 البلوغ ومكحل احد الزوجين للافء ويقبلها ابن الزوج بشهادة دار ثلث او احدى
 وعظم الكفاة ثلاثه حيض كواحد ثوبه كواحدة اذ اطلق في الحيض لا تجب هذا
 الحيض من العدة كدم ولدك مولانا او اعتقك وموطئة شهرا كما اذنت اليه
 غير امرائه ولا ينفق عليها او يملكها كالمد لك المالك الموقت في الموت والوفاة متعلق
 بالوطئ بالشبهة والكلح الكاخر فالعقد فيها ثلاث حيض كواحدة الزوج او وقع
 بينها فرقته ولكن لم تحض عطف عليه قوله مدة تحيض لغيره او كبر او بلغت بالسن
 ولم تحض ثلثة أشهر اي العدة مدة لا تحيض لغيره ودفع للطلاق والفسخ ثلثة
 أشهر ولو مات اربعة أشهر وعشر قوله لا تمتع عطف عليه قوله للطلاق والفسخ ثلثة أشهر
 المتبحر اربعة أشهر وعشر ولادة تحيض حيطان ولكن لم تحض او كانت غائبا نصف ما
 لم تحض اي العدة لادة تحيض للطلاق والفسخ حيطان ولادة لم تحض للطلاق والفسخ
 نصف المتبحر اي شهر ونصف شهر وانما حكمه فنصف المتبحر ايها وهو ثلثان او ثلث
 وهي اصل مدة اول الالة فانه لا فرق في الحمل بين ان تكون امرأة اولدة وان كانت غائبة ومع
 حملها اي قال كان زوجها اليك حيا فعدتها بوضع الحمل عند البركوف وان فو قودها
 طرفة الوفاة لان العدة بوضع الحمل انما يجب لحياته الما وذلك في ثبات النسب
 وهو لا يشترط النسب البصر ولا بد منه ان خورته او وثاها حال اهلها ان
 يضمن حملان نزل بعد قوله والذين يتوفون منهم فيكون نسبا له في قدر ما يتساوا له
 الايتان وهو حال توفيهما نكحها قال قبل الحواك او وثاها حال اللاتية ثبت
 نسب حملان فلما اكتم كل واحد من الحمل اللاتية وجبت عليهما العدة فعدتهن ان
 يضمن حملان ولكن ثبت بعد ذلك البصر طرفة الموت لانهما لم تكن حاضرا وقت موت
 البصر فبني عطفه كواحد ونسب في الزوجين اي فيما ثبت قبل ثلثة أشهر البصر او بعد ولا امرأة

فانما لا تخرج لها ولا احدث
الحدث فحدثا اربعة

الشيخ محمد بن عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

تفسير القرآن

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a dark, irregular stain along the right edge, possibly from a binding or a stain. There is no text or other markings on the page.

[illegible]

سنة ونصف لانها لا تملك ولا تملك من نصف سنة من وقت النكاح لا يملك
 طهر كذا يعني ان يملك اقرارا تاما ان ولدت نصف سنة او اكثر من وقت النكاح لا يملك
 السنة لانها لا تملك بطلان اقرارا تاما لفظا الحقن يشمل كل معتق ومعتق طهر حيا او
 اقرارا تاما او يثبت ولا يثبت في سنة النكاح من سبب ومن معتق ادعى ان ولد له من طهر حيا
 الزوج وقد كان قبل الولادة قبل طهر حيا او اقرارا تاما بالزوج باجمل او غير هذا على الولد والام
 او رجل وامرأتان بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها احد ولا في البيت شي من الرجال
 على البتة حتى ولدت فعلى الولد ان يثبت برؤيته الولد او كسما حرة وانما يثبت في سنة النكاح
 حتى لا يثبت بشهادة امرأة واحدة على الولد طهر حيا على طهر حيا على طهر حيا على طهر حيا
 كان لمعتق قبل طهر حيا او اقرارا تاما بالزوج يثبت الولد في سنة النكاح والمرأة واحدة وان لم
 يوجد الجمل الطاهر او اقرارا تاما بالزوج لا يثبت في سنة النكاح والمرأة واحدة يثبت بشهادة امرأة
 واحدة او ولدت لافل من سبب واقرارا تاما بالولد في سنة النكاح والمرأة واحدة وان لم
 ينجح الحوت والولادة اقل من سنتين اعلم ان لفظ الوفاة وقع بالولد في سنة النكاح والمرأة واحدة
 بتاد المكذوبة الرعية بصفحة كالم ولان عبارة الرعية هكذا او يثبت سبب والولد المكذوب
 عنما زوجا معا بين الوفاة وبين سنتين فقولوا معا بين الوفاة طهر حيا او ولد مكذوب
 كقولنا سبب من ولد في سنة النكاح بين الوفاة وبين سنتين ثم اورد في المسئلة فان
 كان معتق من وفاة فهدى الوفاة بولد في سنة النكاح ولم يثبت على الولد اقرارا تاما
 فعلم من ثابته المستبين ان اقرارا تاما وهو كونه الملق اقل من سنتين او اقرارا تاما
 فان قيل ان اقرارا تاما بين الوفاة وبين الوفاة لسان او اكثر لا اعتبار
 باقرارهم وانما يعتبر اقرارهم اذا كان الملق اقل من سنتين فالولد يثبت الوفاة اقرارا تاما
 كان الملق او اقرارا تاما ان كانت الملق اقل من سنتين يثبت النسب ان لم يعلم الملق
 بين الوفاة والولادة في ان اقرارا تاما يعتبر اقرارهم في تعيين عبارة الوفاة في سنة النكاح
 النكاح او يثبت في سنة النكاح في سنة النكاح او لم يعلم اقرارا تاما اقل من سنتين او لم يعلم
 واقرارا تاما في سنة النكاح لم يعلم يشمل ما اذا لم يعلم انه ولد قبل الوفاة او بعد
 العلم بان ولادته بعد موت الفروج لا يعلم انه ولد لافل من سنتين او لافل من سنتين او اكثر
 في اقرارا تاما ان هذا الولد لا يثبت في سنة النكاح فاذا اقرارا تاما في سنة النكاح لم يكن يثبت
 لعدم تمام الشرايط او عدم الوفاة يعتبر اقرارا تاما في سنة النكاح فقط وان لم يثبت
 يثبت سبب مطلقا في سنة النكاح في سنة النكاح او لم يعلم اقرارا تاما في سنة النكاح

۱۰۰

سنة ونصف على ان لا يملك ولد من نكاح من سنة من وقت النكاح لا يملك
 طهر كذا في بعض النسخ فطهر اقرارها بما ان ولد من نكاح من سنة او اكثر من وقت النكاح لا يملك
 النسب لا يملك تعلم بطلان اقرارها ثم لفظ العتق يشمل كل عتق ومعتق طهر حليها او
 اقرار الزوج به وبنته ولا دنيا كجته تامة ان يثبت نسب ولد معتق ادعت ولادته وانما
 الزوج وقد كان قبل الولادة قبل طهر اقرار الزوج باكمل او غير طهر على الولادة ولان
 او قبل او امرتان بان دهلت المرأة بيتا ولم يكن من احد دل في البيت شيئا والرجلان
 على التباينة ولدت فعلى الولادة في بر ذنبه الولد كسما حرة وانما قد كجته تامة
 هي لا يثبت بشرة من امرأة واحدة على الولادة طهر فالما حقا على النكاح ان
 كان للمعتق قبل طهر اقرار الزوج بينت الولادة بشرة من المرأة واحدة وان لم
 يوجد كجته الطاهر او اقرار الزوج لا بد من كجته التامة ولعندها يثبت بشرة من امرأة
 واحدة او ولد من نسبين واقرار الورثة بان الولد كانت العرق عرق وانما والمكفر
 بين الموت والولادة اقل من نسبين اعلم ان لفظ الوفاة وقع بالورثة فقط واقرار الورثة
 بما ذكره في الولاية بصفحة كامة او لان عبارة الولاية هكذا وبنت نسب ولد للمكفر
 عن زوجه ما بين الوفاة وبين نسبين فقول ما بين الوفاة طهر فالولد لم يمت
 كالموت في نسب من ولدته دفعت بين الوفاة وبين نسبين ثم اورد بعض المسئلة فان
 كان معتق من وفاة فصدقه الورثة بولادته ولم يشهد به على الولادة احد هو انهم
 فعلم من تامين المستبين ان اصدقا كان وهو كونه الملق اقل من نسبين او اقرار الورثة
 فان قبل ان اقرار الورثة والمكفر بين الوفاة والولادة لسان او اكثر لا اعتبار
 في اقرارهم وانما يعتبر اقرارهم اذ ان الملق اقل من نسبين فالوجه في الواو على اصدقا
 كان ان الملق او الاقرار ان كانت الملق اقل من نسبين يثبت النسب لا لم يعلم الملق
 بين الوفاة والولادة فيج ان اقرار الورثة يعتبر اقرارهم في تمام عبارة الوفاة الى هذا
 التمام او يثبت لا دنيا كجته تامة او يعلم انما يورد فانه رخص لا اقل من نسبين او لم يعلم
 واقرار الورثة به فقول لم يعلم يشمل ما اذا لم يعلم انه ولد قبل الموت او بعد وعلى تقدير
 العلم بان ولادته بعد موت الزوج لا يعلم انه ولد لا اقل من نسبين او نسبين او اكثر
 لكن اقرار الورثة ان هذا الولد ولد فوثرهم فاذا اقراروا بذلك فليس اقرارهم لم يكن يصح منها

بیشتر نسبت مطلقا از حق المقدوس میگذرد و شکوهی است به نسبت استهرازل و فرقت

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges, particularly a prominent one near the top left corner. A faint diagonal crease is visible near the top left, and a horizontal line runs across the bottom edge. The overall tone is warm and off-white.

[illegible]

میرزا علی قلی خان کتبی و احادیث و تعلیمات و ادب
و جمیع کتب و احادیث و تعلیمات و ادب

قوله وانما هو من عالم ان عليه من النطق قديم لا لا لولم يعلم ذلك ان يفتح البيع بعد علمه لان الدين
 عليه يجب قال شمس المام السرويه ليس في شيء من دين العبد ما يباع فيه ثمرة اخرى ان النطق
 وهو ان النطق يخرجوه وهو ما يقصر الزمان فذلك في حكمه من حاشا ولا تملك سائر الامور
 اي اذا تمت نفقة مرة كسنة مثلا انما ادهى قبلها اذا امتا عند نفقة سنة لا شتم
 منها سنة عند ارجاء والبر بوجه لانها صفة انقبض فالنطق الرجوع كما في البيت
 او عند ذلك قال في نفقة ما مضى وهو من الزوجة ونفقة غنة شهر شتم قولنا
 لم يحض على نفقة عليه بالاجابة نفقة طرقت عليه بياض في زمان بعد ارجاء في ذلك
 غير بياض مرة صورة غير تزوج امرأة باذن المولى فرض العا في النفقة عليه فاجتمع
 عليه الفرض من نبيح بحسب ما في ذي نفقة والمشرع عالم ان عليه النفقة بياض مرة
 اخرى بخلاف ما اذا لم ينسأ الا نفقة عليه سبب اخر فيبيع بحسب ما يبايع من اخر وجب
 سببا في بيت ليس فيه احد من اهله ولو كان من غير ما لا يرضاه وبيع مؤلف في دار
 لعلق كفايا ولا يبيع والذين ولدوا ولدان من الدخول على بياض علم ان البيت ملكه
 ولان دونهما عليه كفاية وفي ما يحرم غيرها كسنة هو الهوى ونفوق نفقة على التماس
 وطفله البوي في مال من خمس نفقة لادهم والامير والطعام او كسنة التز
 بنفسه بخلاف اذا لم يكن من خمس نفقة كما لو فرض التي كاي الى سبعة بالبصر الى النفقة
 عند مودع او مصار او مدون بعرب وبالنظر او علم المقام في ذلك وجب هو لاء
 بغير اي ياخذ من الكفلا ويكلفه ان لم يوطن النفقة الغير في غير التماس لا باقا
 بنت على الكاه اي لا يفرق العا في النفقة باقة البيت ولان لم ينفق لا باقا مت
 بنت اي علم النفق ليس هو عليه واما ما يبايع سنة عليه ولا ينفق عليه اي بالكا في
 لاء قضاء على التماس وقال في نفقة لال الكاه وعلى النفقة اليوم علم
 لى في النفقة والرجوع والباس والمفارقة بلا مصية كما في العلق والبلوغ والسفر
 لعدم الكفاية النفقة والسكنى اي ما لست في العلق وفي سنة الباس بخلاف ان نفق
 ورجعت فاطمة بنت قيس لان ردها في العدة لا نفقة الموت والمفارقة بمصية
 كالرقة ونفيل ابن الزوج مودة معلق الثلث لعل لا يمكنه لانه لا اثر للزوج
 والتمس في الفقة لا نفقة بنت قبلها خلاصا ان النفقة الا ان المدة كسنة
 ولا نفقة للرجعة بخلاف كسنة ابن الزوج ونفقة الطفل في ابيه اعاقا فقيرا
 حتى كان غنا في مال لا يترك احد نفقة البوي ومصر اي لا يترك احد نفقة
 طقة كالكثير احد نفقة البوي ومصر وليس علمه الا اذا نفقت بان لا
 لا يزوج من تزوجه او كسنة ليس غيرا وبيع قولنا ان تزوجه علمه اي اذا لم يبيع الام باله من غيره
 قوله وانما هو من عالم ان عليه من النطق قديم لا لا لولم يعلم ذلك ان يفتح البيع بعد علمه لان الدين
 عليه يجب قال شمس المام السرويه ليس في شيء من دين العبد ما يباع فيه ثمرة اخرى ان النطق
 وهو ان النطق يخرجوه وهو ما يقصر الزمان فذلك في حكمه من حاشا ولا تملك سائر الامور
 اي اذا تمت نفقة مرة كسنة مثلا انما ادهى قبلها اذا امتا عند نفقة سنة لا شتم
 منها سنة عند ارجاء والبر بوجه لانها صفة انقبض فالنطق الرجوع كما في البيت
 او عند ذلك قال في نفقة ما مضى وهو من الزوجة ونفقة غنة شهر شتم قولنا
 لم يحض على نفقة عليه بالاجابة نفقة طرقت عليه بياض في زمان بعد ارجاء في ذلك
 غير بياض مرة صورة غير تزوج امرأة باذن المولى فرض العا في النفقة عليه فاجتمع
 عليه الفرض من نبيح بحسب ما في ذي نفقة والمشرع عالم ان عليه النفقة بياض مرة
 اخرى بخلاف ما اذا لم ينسأ الا نفقة عليه سبب اخر فيبيع بحسب ما يبايع من اخر وجب
 سببا في بيت ليس فيه احد من اهله ولو كان من غير ما لا يرضاه وبيع مؤلف في دار
 لعلق كفايا ولا يبيع والذين ولدوا ولدان من الدخول على بياض علم ان البيت ملكه
 ولان دونهما عليه كفاية وفي ما يحرم غيرها كسنة هو الهوى ونفوق نفقة على التماس
 وطفله البوي في مال من خمس نفقة لادهم والامير والطعام او كسنة التز
 بنفسه بخلاف اذا لم يكن من خمس نفقة كما لو فرض التي كاي الى سبعة بالبصر الى النفقة
 عند مودع او مصار او مدون بعرب وبالنظر او علم المقام في ذلك وجب هو لاء
 بغير اي ياخذ من الكفلا ويكلفه ان لم يوطن النفقة الغير في غير التماس لا باقا
 بنت على الكاه اي لا يفرق العا في النفقة باقة البيت ولان لم ينفق لا باقا مت
 بنت اي علم النفق ليس هو عليه واما ما يبايع سنة عليه ولا ينفق عليه اي بالكا في
 لاء قضاء على التماس وقال في نفقة لال الكاه وعلى النفقة اليوم علم
 لى في النفقة والرجوع والباس والمفارقة بلا مصية كما في العلق والبلوغ والسفر
 لعدم الكفاية النفقة والسكنى اي ما لست في العلق وفي سنة الباس بخلاف ان نفق
 ورجعت فاطمة بنت قيس لان ردها في العدة لا نفقة الموت والمفارقة بمصية
 كالرقة ونفيل ابن الزوج مودة معلق الثلث لعل لا يمكنه لانه لا اثر للزوج
 والتمس في الفقة لا نفقة بنت قبلها خلاصا ان النفقة الا ان المدة كسنة
 ولا نفقة للرجعة بخلاف كسنة ابن الزوج ونفقة الطفل في ابيه اعاقا فقيرا
 حتى كان غنا في مال لا يترك احد نفقة البوي ومصر اي لا يترك احد نفقة
 طقة كالكثير احد نفقة البوي ومصر وليس علمه الا اذا نفقت بان لا
 لا يزوج من تزوجه او كسنة ليس غيرا وبيع قولنا ان تزوجه علمه اي اذا لم يبيع الام باله من غيره

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[illegible]

مروا بالقوم وان لم يكن فاما قال هذا لانه علق الكفر بالفعل كذا في قوله منكم قوما
ان اوله يدرك اسم الله تعالى لا يصلح الا بصلاح اهلها واكثر ما يرمي به الناس هو
العين غير الرتبة بما له كذا في القافية ان كان

فقلت وكذا تارة من باب الوجوه
 المسئلة كما في البنية المسئلة من باب الوجوه
 كما في قوله تعالى في سورة البقرة
 فقلت وكذا تارة من باب الوجوه
 المسئلة كما في البنية المسئلة من باب الوجوه
 كما في قوله تعالى في سورة البقرة
 فقلت وكذا تارة من باب الوجوه
 المسئلة كما في البنية المسئلة من باب الوجوه
 كما في قوله تعالى في سورة البقرة

[illegible]

قوله فاشتمت على كبره
 في تلوته الكذب الذي هو من القبح
 الرقيب بافكاره حذر
 كما قاله
 القافية بالفتح قوبون
 قوبون على الحزب
 القافية بالهمزة وقع التوب
 المقطوعة شولا حذرت
 قوبون وغندل بنحو
 الهمزة ابتداء التسمية
 الهمزة
 يكون اليمين والاسم
 كذا فيهم من ثقبه
 وهو كذا
 انما

[illegible]

[illegible]

وَالْهَذَا أَحَدُ رِوَايَاتِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقَصْدَ الْغَاثَ
وَالْهَذَا أَحَدُ رِوَايَاتِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقَصْدَ الْغَاثَ

[illegible]

الكتاب الثاني في بيان

[illegible]

برقیہ فیہ المصروفہ کلہا

67

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن

[illegible]

اشفق

او انما حجة في هذه الاختلافات بلده او شهادته او خبرنا وهي بمراسم فقه او كونه على
 شهود علم كذا احد وان شهدوا لافعال انما يعلم ان في هذه الصور لا يكون لحد لا شهد
 عليها بالمرأه ولا النسوة بسبب الخلف فقولوا ان كذا شهدوا ان كذا ان شهدوا او حرموا
 المحلطة لا حد على المشهود عليه لافعال ان يكونا كرامة فوجهه او امته ولا على النسوة لوجهه
 شهدوا وان شهدوا بوجهه فقال ان كان منها كانت طائفة وان كان منها كانت مكررة فلا حد
 وعندهما كذا الاجل لا اتفاق الاربعة على الزنا لا كرامة للاختلاف في طوعها وان الفعل المشكوك
 ان كان واحد انقصهم كذب لان الفعل الواحد لا يكون بطوعها وكفرها وان لم يكن واحد
 فلا نصيب للشهادتين على كل منهما ولا كذا النسوة لوجهه الوجود وان شهدا بوجهه فافضلوا
 في بلدهما فلا حد عليهما لمر ولا على النسوة خلاف لوجه الوجود وان شهدا بوجهه فافضلوا
 بوجهه بوجهي في بلدهما بوجهي واربعة اخرى فافضلوا في كل وقت في بلدهما فلا حد عليهما لان شهادتهما
 احد الغرضين موقوف ليقض كذبه ولا ربحان لاهدما في كل وجه ولا على النسوة لافعال
 صدقت احد الغرضين موقوف عليه لا يمكن ان يكونا كل واحد منهما كذا ذبا او الظاهر انهما من جنس
 كذب احدهما لعدم ربحان احدهما فيكون صدق احدهما محتملا لا بغيره انما علم في صدق
 احدهما يمكن ان يكون العادة في الغرضين المعين او ذلك الغرض في نفس صدق كل واحد لافعال
 الاتفاق لا يكون به الشبهة فلا اعتبارا فاقولوا ان كذا النسوة لوجهه لم تشهدا في شهادة
 كل في حقيق ان لم يوجب حد على المشهود عليه فلا اقل من ان يوجب تمامه فيدفع بالمرأه عن الغرض
 الاخر وان نظرت امرأة فحالت هي بمرتب شهادتها وما الباق فبذلك حد الزنا ولا
 ثبت حد القذف لسلطة الرجال وان كانوا فافضلوا في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه
 فوجدت شهادتي الاربعة وان كانوا فافضلوا في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه لان
 الكلام اذا تناقضت الاربعة يتطرق اليها باق ونقصان نعم ان قالوا لافعال شهدوا على ذلك
 الزنا بوجهه في كل وجه في كل وجه لان شهدا في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه
 اذ اروت مرة في حادثة لا تقبل فيها ابدا وهذا ضعيف لان وجهه بوجهه في كل وجه في كل وجه
 الا لافعال الوجود في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه
 اثبات الزنا بغيره بغيره في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه
 لمرأه او كذا في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه
 واحد علم في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه
 في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه في كل وجه

فان الكنية تتبع وعند الرباط ان بلغت الكنية السبق يقطع وعند دفتر الا الصغير
ودفتر الكس لان اخذ العبد الكبير بكونه غصبا او هذا على اسرته والمقصود من الدفتر
ما فيه وهو ليس بان ايضا سرق ما فيه وهو ليس بان او اما دفتر الحاج فالمقصود من احوال
وهو لا سرق لافان في يد مال له ولا في كسب وفي يد وجبانه ودفتر سرب ودفتر مال
عنه كمال بيت المال وما في يد سركه ودفتر حق حال او متجلا اى كان له على غيره او اسم له على
حاله او موجهة سرق منها ولو عجز لانه بعد رده يعبر سرب وما قطع فيه وهو على اى
لا قطع بسرقته لانه قطع في ماله ثم سرق والحال انه لم يتغير عن حاله منها
عنه واما عند الرباط فانه يقطع لقوله عزم فان عاد فاقطعه ولما ان عظمه الحشر
قد سقطت على ما يات في سركه القطع مع الضمان ثم اذا ملكه عاد الحشر الى مالكه
فالعنه وان عاد فنه كسوطها سقطت القطع وقوله عزم فان عاد اى الى اسرته
لا الى الحشر ليكن بها خبر دليل كسوط العنه عليه ان يطعن طعنه الطي وحس فان تقيم سرق
قطع ما يملكه من قطع فيه في سرقه وان سرق من دس ثم حرم منه سواء كان الحال ماله
او مال اصبغنا السيرة في الحزب بخلاف مال من بيت عياله فانه اذا سرق مال من دس ثم حرم من
بيت اصبغنا لوجه الحزب واما مرضية لكونها او بيت غيره فانه يقطع فلا مال الا يقطع
لان الرضا على ما يشترطه انسابه ولو لا بلى الاذن بالادخل سر عا فانه متحقق في الاخت
رضا عامع انه يقطع والاذن زوج وعكر لكونه حرا خاص له اذ كان منهن لان فيه خلافا للنسب
ولان كسيرة او سركه او زوج سيرة ولان له فيه ونفسه ودفتر دس وبيت اذن في حرمه
فان كان الاذن نارا فسرق ليلما يقطع واعلم ان الحزب الى اطفال اعتبار عده وجود الحزب
بالمكان فاذا سرق بالمكان نكح ولا حافظ فلا قطع لان الحزم خروجه اقل بالاذن بالادخل
ولا اعتبار طائفة فلا قطع بخلاف الحافظ الحس فان المسج ليس حزا غير الحافظ
او سرق كسيرة او سركه من الدار او دخل سركه او دس من هو خارج من الدار او عند مال
والنكح ان اخبر به وادخل غيره فعليه القطع وان ادخل الاخر به فاعنه فعله
القطع وفي الوجهين وطلع فضع فيهما الدار والادخل والادخل الاخر في رواية
لا قطع وفي رواية قطع يد سركه او نقب سركه فادخل يد فيه واخذ كسيرة من الدار
وعند الرباط يقطع كسرة العنه ودفتر الكسيرة ليس بان الحزب كمال بخلاف العنه
العنه لان الممكن لرب الاخذ او طرفة حارة من كم غيره من سركه ما اذا كانت
العنه غير الكسيرة او نفس الكسيرة بان يجعل الدار سركه وربطها من خارج فبق موضع الدار

وهو من الكرم خارج الكرم فاذا طرأ على القطع واعلم ان اذا كانت القرة نفس الكرم
 اربعة ارباع هو لانه ان جعل الكرم في داخل الكرم والرباط في خارج او جعلها على خارج
 الكرم والرباط في داخل وعلى التقديرين اما ان طرأ على الرباط في طرف الرباط في خارج
 ولا يقطع وهو ما قبل التقدير وان طرأ الرباط في داخل وقيل ان يدخل به في الكرم
 فيقطع مواضع الكرم فيخرج الكرم مع الطرف من الكرم فيقطع للاخذ في الحزبان
 حل الرباط وهو خارج في قطع لانه اذا حل الرباط في الكرم فلا بد ان يدخل
 في الكرم ليخذه الكرم وان حل الرباط وهو داخل لا يقطع لانه اذا دخل به في الكرم في الرباط
 فيخرج الكرم خارج الكرم فاخذ في خارج وعندها لا يقطع في الوجه لانه ان الكرم
 حرز او سر في جملان قطار او محلا يقطع ان حفظ به فان العايد والباقي والركب
 لا يقصرون الا في قطع الحزبان دون الحفظ في لو كان هناك حافظا قطع سارح
 الحزبان والركب او اقام عليه فان النعم على الحزبان والقرب من حفظه او شق الحزبان واخذ منه
 شيئا فان لم يبق الحزبان او دخل به في صندوق غيره او كسب المراد اذ قال اليد في
 الكرم للاخذ لاجل الرباط كما هو او حرم من مقصود دارها ما صير الى صهيها او سر في
 مقصود من اخذ منها او لم يوصفها كدسته او كذا في خارجا حجات سكن في كل منها انما
 لا تتعلق بالجزء التي يسكن فيها غيره لانه انما رأتها صاهرا واحدا وبجوتها مشغولة
 بما عده وخداه وبنيانها انما طرأ على الحزبان في حرز في الطريق ثم اخذه او حمل
 على حماره في خارجها او حملها على الحزبان في قطع سارح اخذه او تركه في الطريق
 وعندها لا يقطع في الحزبان ولا في الحزبان لانها ليس باخراج كما لو لم يكن هو خارج
 وكذا اذا لم يكن ولم يافقه فلما اذا لم يطرده عليه به حقيقة في ان في حكمه فتم بالاخذ بعد
 الخروج فبالتسليم الحماوية وعدم الاخذ في حيزه لانه ليس له ان يصفى السبب
 فيقطع على السبب من زنده وكسب ثم حله اليسر ان عاد فان عاد ما لما
 لا ويسبب في توب اما السبب فقط ولما منع التكرار عند بعض المشايخ وعند الشافعي
 يقطع به اليسر ثم حله اليسر لقوله فان لم يطرده عليه به حقيقة في ان في حكمه فتم بالاخذ بعد
 فاقطعه فان عاد فاقطعه ومنه ما تكرر في غير ذلك فلهذا ان لم يصب في الحزبان
 ولما اخذه العبيد بوزن الطي وحل في حيزه او في حيزه السبب فان كان له السر
 او اقامها او اصبغها او جعلها ليمس في مقصوده او شملها او رده الى مالكه قبل الحزبان
 لو ملكه به او نفعه فيمنع من التمس قبل القطع او سر قاص من ملكه او احد الساتين

فانه

السابق وان لم يصب من اوله بطريقها وان اقره بها فلا يقطع لانه لو قطعت النجعة
 وقوة البطن فابينة في اليسر يفرق تقوية جنب المنفعة وهو في الحقيقة اهل الكرم
 ان كانت الرجل اليمن مقطوعة او شملها لانه اذا لم يكن للسان يد ورجل في طرف واحد
 فلا يقدر على المشي اصلا واما في طرفي فيقطع العصا تحت ابطه فيكون قايما تمام الرجل النجعة
 واذا رده المسروق الى مالكه قبل الحزبان لا يمكن الدعوى فلا يطره السرقة وعندها لا يقطع
 يقطع واعلم ان ملكه به يعلم ان المراد اليمن مع القبض وعندها لا يقطع في حق من يقطع
 وكذا في نقصان قيمة يقطع عديمه ولا مال لا يقطع عديمه لان النقصان في شراها
 يتوجه شراها عند ظهور السرقة وهو حال القضا وقد ذكر في كتابه ان لا يندفع القطع عند
 مجرود دون الساق ان المسروق لانه لا يجوز ساق عن ذلك فيكون الى سرقة يسكن
 في الوجهين ذكر خلاف هذا وعلم ان حماره حفيضا في المال فكيف يقطع بحلف غيره وقوله
 اوله يطالب مالكها وان اقره بها فلا يقطع ان لم يطالب مالك السرقة اي المسروق
 فلا يقطع وان اقره بالسرقة لانه لا يمكن الدعوى شراها لا بد من مطالبة المدين
 قال اسرعا وعابا احد ما فسر بها على سرقة ما قطع الاخر وقطع بخصومة من يد حازمة
 كودع وعاب صاحبها اي في ديارا بد ياربين وقبضها فسر قال يده وسبق
 وساجد وصغير وسبق وقبض على كرم السرقة ومن نزل وبخفة المالكين انما
 منهم اعلم ان الدعوى بطريق السرقة ولقطع اليد والرجل في حقوقه لانه لا يشك
 ان المسروق من اعرف حقيقة الحال من السرقة وكذا ان الساق الحق اذ يمكن ان يكون ملكا
 للساق بطريق الكسب او ملكا لغيره ثم هو يبيع عالم بفقره في السرقة من الدعوى وكذا
 في غيبة مظنة عدم وجوب القطع اما غيبة المزنية وان كان فيها توهم انما كانت حافرة
 ادستار السقط لغيره باعتبار سالان المزنية رافعة بالزنا فكل منهما في دعوى السقط
 كسر فلهذا هو الفرق الذي في دعوى السرقة الزنا ثم عطف على الضمير المستكن في
 قوله وقطع قوله لانه سرقة في ساق يقطع لانه في ساق الوصية وقطع عبيد
 ورواه بسرقته الى مالكها ثم عذرا من غير تفصيل وعندها لا يقطع في غير تفصيل لان
 اقرار العبد بالحدود والقصاص لا يصح عنه وان كان مأذونا فان الاذن لم يشأ ولها
 اما في الحد فان كان مأذونا ببيع فيه الحد وان كان مجررا او اذنا فاما كان مأذونا
 يقطع وبه المال وان كان مجررا او المسروق ان كان بها الى صريح اقراره لان الواجب
 ليس الا يقطع واقراره به صريح في ان كان قايما فعندها لا يقطع ومن يقطع ومن يمسروقي

يتر

انما

ملكه

وعند ان يقطع ولا يرد وعند ان يقطع ولا يرد فتقول ان ان كان يوجب
تلفه او ابعثه وان كان يتقرر المحل المحل في غير متهم في ان كان فوقه المحل
وان كان في حيزه ان ثبت تلفه في بعض احوال يوجب ابعثه او يوجب اهلاك
تلفه في غير متهم في ان كان يوجب ابعثه في غير متهم في ان كان يوجب ابعثه في غير متهم
الاصل عند من يروى ان القطع منع لشبهة الدخول وثبوت المال لا يقطع ان يغير
عكس اقرار العبد كغيره في المال لا يبيع فلا يثبت تبعه وهو القاطع فله القطع ليس
لرواها لان رد المال ضمان المحل والقطع جواز الوفاق فلو يوجب كمال اهدى بها
للاخر في غير اقراره في حق نفسه وهو القطع لا يوجب المحل وهو المال وان جازية ربح جعل
القول اصل لان المحل كالمشترط ما قطع به اهل الحق والالا يضمن وان اختلف اكمال وان
اتفق اقراره في رواية الحسن بن ابي حنيفة ربح ان يوجب الضمان في اهلاكه عند الثاني
في غير اهلاكه اهلاكه عند القطع والضمان كالتحصيل لان الضمان يوجب ابعثه
المال ونحوه في انتقال العتمة الى المم مائة ان المال كان موقفاً عنها للعبه فاذا ورد
عليه السرقة او جازية الشراء في حق السرقة فاجابة وروى عن حق السرقة في حق السرقة
حالة السرقة في المال موقفاً عنها للسرقة في حق السرقة فلا يوجب الضمان ولا
يضمن ان سرقة او يقطع بغيره او بعضه انما هو السرقة في حق السرقة في حق السرقة
القطع للكل لا يضمن لاحد اصل وان حذر البعض في قطع الاحكام فله عند اقراره
وعند ما يقطع الضمان ان يقطع لاجله ولا يقطع بغيره ان يقطع بغيره بغيره ولو لم يكن
وقطع في حق السرقة في الدار ثم اخرجها وانما يقطع اذا بلغ الحقوق نصاب السرقة
وعند ان يقطع لا يقطع لان الشوب مما يملك لا يوجب السرقة في حق السرقة في حق السرقة
ليس كسب لغيره في المالك وانما يقطع في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
شخص واحد في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
على المالك ولا يقطع في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
وعند ما يقطع لا يقطع لان الشوب مما يملك لا يوجب السرقة في حق السرقة في حق السرقة
والضمان وان سوده ربح اي ان سرقة ثوبا نصفه احر فقطع لا يوجب السرقة
وان يملك في الضمان وعند من يوجب السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
سوده ربح اقراره في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
كأن في الحرة فان الصبي لا يقطع في حق المالك عند ان يقطع لا يرد فان السوا زيادة



زيادة كالحرة ولا يقطع في حق المالك عند ان يقطع لا يرد فان السوا زيادة
كون القاصد موصوماً اي مسمى او ذمياً فاخذ قبل اخذ السرقة وقبله في حق السرقة في حق السرقة
في سبب السامعي وان اخذ مالاً او يوجب كل من يقطع بغيره ورواه من خلاف
وان قبله لا اخذ قبله اي هذا القدر بطريق لا يقطع بطريق القصاص فذكره في هذا
بقوله ولا يقطع وان كان قبله لا يقطع ثم قبله او قبله او قبله او قبله او قبله او قبله
عطف على قطع اي ان شأ قطع ثم قبله او قبله او قبله او قبله او قبله او قبله او قبله
برج فحقه تحت البيع في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
الطريق فلا يملك ضمانه ما تلفه كذا في السرقة العسرة ويقبل اهدى به اي بائنه القدر
اهدم كسب السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
جرحه فقط او قبله في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
من امانة او قطع بعض المانة على البعض او قطع الطريق ليلاد بها او يوجب ابعثه او يوجب اهلاك
فلا يرد الوارثه او اكره او عتبه اي في العترة المذكورة لا يوجب ابعثه او يوجب اهلاك
صورت السرقة وان كان يغيره فالدية ويوجب الوفاق عند اقراره في حق السرقة في حق السرقة
غير مكلف اي حياً او جثواً فبائنه الوفاق في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
كأن في سرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
اذا قاتلوا بالابال سلاحه وادركه في الليل لواءه بالسلاح او غيره في حق السرقة في حق السرقة
ون اعلمه قتل السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
اعلم بالصواب **كتاب السرقة** او فرض كفاية براءة اي ابتداء وهو ان يبدء
المسروق في ربة الكفار فان قام ببعض لقطعة من الباقي وان سرقة الخوا على القيمة امانة
وعند ما يقطع لا يقطع في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
واعلم ان دارهم فاذا بلغ الجهر لم يضر فرضه في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
على ان كان يوجب سرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
لان السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
على حرة او دون ان او بعد من الميت فان قام بها القربون او بعضهم فله في حق السرقة في حق السرقة
وان بلغ الى الابدان الا قربان في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة في حق السرقة
فكل من بلغ اليه خبره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره



يلخصه

والمرأة اذا كان في بيت المال شئ لا يجزى الا ما على ابيها الا ان شئ من غير طلب
يتقوى به المرأة اذا لم يكن فيه شئ فيفعل ذلك فان حصر وادى الكفاية من حاصره
المسلمون ودوا الى الاسلام كان ابو ابي البرية قال قبلوا منهم مال وعلوهم ما علموا ان
انه لا يراه هذا الحكم على العموم حتى يدل على انه يجب عليهم من العبادات وغير ما يجب عليهم لان
الكفار لا يكونون بالعبادات عندنا واما عند من يقول بانهم في بطون فاندس وغيره في ذلك
سواء وعند قبول البرية لاننا منهم بالعبادات كما نأمر المسلمين بل يراه انه يجب لهم عليها وكي
لنا عليهم اذا تفرقوا لم يأتهم وادوا لهم او تفرقوا لم يأتوا وادوا ما يجب انفسا على
بعض عند التفرق وذلك لان قبول البرية كما تفرق لم يأتهم وادوا لهم وكانوا يتوفرون
لدمائهم وادوا ما يقبل البرية ليس لانهم في هذا التفرق يوثقون في ذلك انهم جعلوا الدليل على
هذا الحكم قولهم وضع الرعدة انما بدلو البرية لكونهم في ذلك ما يأتهم كما ما يأتهم وادوا لهم كما هو ان
من لا يملك مبلغ الدعوة ولا يستأى ذنب تجريد الدعوة لمن بلغته قال ابو ابي البرية
جوابا بمحقق وحق وحق وحق ولو لم يأتهم او تفرقوا بغير ما يأتهم لا يثبت وقطع
سجودا في زرع بلا غدر وغلوا ومثله قال في الهداية العذر للبرية ونقض الود وقد
قال عدم الحرب خدعة فيثبت عليها الكس الى التفرقة بين العذر وبين خداع الحرب فاقول ما
وام الحرب فاقية اليكم الخ لانه بان شراكم اني اراهم في هذا اليوم فتمنوا في اراهم فيه
لو تفرقوا اراهم في هذا اليوم فتمنوا في اراهم في هذا اليوم فتمنوا في اراهم في هذا اليوم
عليه ان لا يأتهم في هذا اليوم فتمنوا في اراهم في هذا اليوم فتمنوا في اراهم في هذا اليوم
نقض الود وهذا ليس من خداع الحرب بل خداع في حال السلم فيكون عذر او الغلو في الرقة
من المغمم والمنه اسم من شرب يغفل خفا كقول بعض قتلا اي تكلج معناه جعله كالا وبغير
لغيره مثل قطع الاعضاء وتوابع الود يقال مثل القيل اي قطع الله ومثله التوسيع كقول
شئ في عدم لا تغلوا ولا تغلوا ولا تغلوا ولا تغلوا ولا تغلوا ولا تغلوا ولا تغلوا ولا تغلوا
مكتف به شئ قال واعى ومقود والمرأة لا يمكنه او معناه لا يمكنه او معناه لا يمكنه او معناه لا يمكنه
في الحرب وبما قد يراه فيقتل غير ابنته ان لا يقتل الا الذي اشتهاء وهو حرام اذا قصرت
قبله بحيث لا يمكنه دفعه لا يقتل فانه لا يباح يقتل خوفا فيقتل البنت لان يقتل غير ما لم يباح
ينصب بالانقدرة بعد الفاء اذ كان ما قبله كسب لانه بعد ما بعد عدة كذا من التفرق فينبغي
ان يصير عدم قتل الابن اباه كسب القتل غير الابن اباه بان يشهد عليه في حق اخيه فيقتل
واخراج معنى والمرأة الا في جيش فحين عليه وهو كذا ان غير اذ لو كان حال ان لا يباح

[illegible]

عند ولا يقسم ولا يفتح اجماعه وتقسيم العاقد من تقبض فقد يقطع مال وبيع ما كان
 قسداً وينفق على ولده وابوه وعرضه ميت في حق غيره فلا يبرئ من غيره اي توقف
 قسطه من مال غيره الا في سبب كونه اختلف في الكفة فقيل لو اؤلف ان يقدر سبب كونه
 فظاهر الرواية ان يقدر موت الاخر ان كان في يوم الوعد قبل ما يبيع من المدة سبب كونه
 فان ظهر حياته بعد اى يوم لم يملكه في مال يوم تمت الكفة فتعذر عرضه للموت
 ويقسم ما بين يديه من المال وفي مال غيره من حيا فقد فيه ما وقف له الى ان يبرئ من الغير
 عند موت الاصل عند ان طام الحال وهو سبب كونه اجماعه لا يقطع الا بالثبات فاذا تمت
 فمؤخر مال نفسه من قبل الكفة فلا يبرئ الوارث الذي كان حيا وقت فقده ثم مات بعد ذلك
 لان الوارث ان كان حيا فيصير في دفعه الى ميرته الغير في مال غيره ميت لان الطام لا يبيع
 حجة لا يجاب اشارة الغير فيه وما وقف للمنفقة الى ان يبرئ من يوم حوته **في الشركة**
 هو من شركته ملكه من المال ملك ان كان يملك كاشفاً في مال صاحبه وشركه عقد
 وشركته الا في القبول وشركته ما يقطع كسرها واسم مسماة الى الربح لا حصة
 فان لم يقطع الشركة لا احتمال ان لا يبق بعد من المدة اسم المسماة ربح يشتركون
 فيه من الربح او حصة وهو شركته لتساوي ما لا وتقرها وبيع المالك والمساواة
 في المال الذي يبيع فيه الشركة ولا يباين بزيادة مال لا يجر فيه الشركة فلا يبيع الا باليمين
 حرية وحلها ولا ياتي لادان يكون ما حزين باليمين يقطعها واحدة فلا يبيع في سبب ولا يفر
 ويجوز بيعي مسكين ولا يفر من المالك ان اهدى ما كسب ولا يفر من سبب كونه الكفر كماله وحق
 وهذا عند الرضا في بيعه ويحرم وعنده الرضا في بيعه يجوز بيعي مسكين والمالك وعنده مالك
 وانفق في الجور لم يقطع حصة اهل ولا ينفق في اللوالة والكفالة اي كل واحد وكيل الاخر
 في الكفالة وكذا كل واحد من الاخر فاذا اشترى اهدى ما يبيع في مطالبة الثمن
 من الشركة الا في بيعه من كل واحد الى طعام اهله وكسوته ثم وكل من لم يفر واحد ما يبيع
 فيه الشركة في البيع والبيع في بيعه اهدى ما يبيع في رزقه ويرى سبب لا يبيع في الشركة
 في الشركة في كفاية والنساج والحلي والصبي من دم عدو ولا ينفقة او كفالة بامر ضمنية
 الا في بيعه من لاهو الصبي اي اهدى ما يبيع في رزقه وكسوته ثم وكل من لم يفر واحد ما يبيع
 فالصبي ان يهدى للدين لا ينفق في الشركة الا في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 الشركة وتقبض عتاقا تقبض في الشركة في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 اي في اهدى ما يبيع في رزقه لان مال الشركة لم يفر من رزقه في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه

كثير

في الشركة
 في الشركة

ان يفر من الشركة ففان عتاقا وهو شركته في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 يبيع في مال رزقه ففان عتاقا وهو شركته في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 المال سوا ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 بناء على انه لا ينفق في الشركة ثم رجع على شركته في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 الا بالعتاقين والعقود المانعة او الشقة ان تعامل الناس بالاعتاقين في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 والشقة ففان عتاقا وهو شركته في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 ان لا يبيع اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 الا في رزقه عتاقا وهو شركته في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 العاقد في رزقه عتاقا وهو شركته في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 كل واحد منهما انما ينفق في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 الربح بقدر الملك او اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 بها بقدر الملك لان الربح بها غلة الملك بخلاف ما اذا كان في مال اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 في رزقه بالشرط او اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 وهما مال او مال اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 وهو على صاحبه في المال ملك على صاحبه في المال قبل الخط ملك في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 على صاحبه فان ملك مال اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 اي رجع المشتري على اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 يتغير بملك المال في عبارة اليد ملكه او له في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 الشراء في مال في الخط في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 ان لا يفر من رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 بديل في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 المال اي في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 شيئا اذا ذكرت هذه في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 عتاقا وهو شركته في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 فان وكل اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه
 في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه او في اهدى ما يبيع في رزقه

في الشركة
 في الشركة

30

...

...

2011

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

دعا
اولی ما بر ملافتت و فریاد و غم نهادن بر ملافتت
سبحان الذي بعد ما بر ملافتت و فریاد و غم نهادن
لان الذين وجب بالافرام
ملوك فلا يبرئنا بالانبياء

وكانت هذه السفن المذكورة للسلطان ملك المغرب في سنة ١٠٠٠
تحت إمرة الأمير إذا دخل دارها بفتحها من صغرى من اخوين
فأرادوا من صغرى الصغرى المذكورة في سنة ١٠٠٠ لأن كونه في دارها
انقطع من غوده بالبلاد المغرب
سنة ١٠٠٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

تور في الآخرة بقصر المصاهرة بعد اثبتت الملكة بين
لانه قبل ولوثت بعد هذا مستغنا الى وقت ان
والملك المستغنى ليس كالملك الكامل لانه ثابت من وجه
دون وجه ولا بعد الاعناق من كرم قنبر

نصفه لان في الزيادة شبهه لعدم الملك في أكثر من غير معين فاقام بينه
بابواوسين بدمامه مريد ارمه لا تقبل ولو اقر بايقه عند فاض وطلب شتر بروه
لديعه الفرق بين الصودين الى البيت لا تقبل الا عند في الدعوى وفي المسئلة الاول لم يحل
الدعوى لتناقض في صورة الثانية التناقض لا يمنع من الاقرار فليشتر ان يسلط البايغ
في ذلك فيحقق الاتفاق بينهما بالسلم السلم السليم بيع
الشيخ علان يكون دبا على البايغ بالشرائط العبرة شتر عا على بيع سبي مسلمانية والنقن
مثل المال والبايغ مسلم اليه والمشتري بالسلم مع ما يعلم قدره وصفته كالمكيل الكوز
مقيما انما قال شتر اخر ان من المولدون الذين يكونون كالماء والرايس والمخدوع
كالتوب مينا طوله وعرضه ورفعه اي غلطته ونجاسته واحد ومتقابا كما في البقيش
والغرس والبنين والاربع مائة من عيشين معين في السلم المكيل اي القيد بالمكيل
بما لم يكن مع مملو ولا يقال سكاك الا في لغة رومية والظن في حينه مطلقا ان السلم
في السلم الظن لا يجوز الا في عين يؤخذ السلم في الماء وزنا وخر ما معلوم من اس الابدان
ان يذكر وزن معلوم ونوع معلوم والطيب والتفخيم والحقيق الا اذا لم يعرف اي
بالصفة لا بما لا يعلم قدره وصفته كالمكيل وعند الشافعي يجوز في المكيل ان لا يعلم بذكر
بالنس النوع والصفة قلنا في ذلك فحسن الشافعي وادوا طرافه كالمردوس والاطارغ وحلوه
عدوا والطلب حرما والطلب حرز المرام جميع الحزمة وصل بالفارسية بنه نهم والجزر جمع
شعير وزعفران مجزرة وصل بالفارسية وسته وادوا بالجزر في الطلب للشافعي ان يبي طوله ما يشترط
للملكة عا في الحزمة يجوز والمجهر والراز وبعاج وفراغ معين لم يذ قدره وبزقرية دفرة الحزمة
معين وفيما لا يوجد من عين الوقف الى عين المكيل ولا في العلم طرما وعند الشافعي يجوز اذا
كان موجودا وقت المكيل لا قدره على التسليم حال وجوده ولا في عدمه لا يسلطوا في
التمازح بينه واصلها ولانه عقد المعاينة فلا بد من اشتراط الوجود في مدة الاجل ليتمكن
من التحصيل شتر وطلب بيان جنس كبير وتخيير وتوخي كسفية او كسفية اي حنطة كسفية ان
التناقض والجنسية التي لا تنقش في النسيب او النسيب وهو الاصل الذي تنقش بهاء الشافعي في ذلك
لانا نجوئنا لاطان الماء وصفته كغيره ودره معلوما كذا كذا لا ينقبض ولا يسلط
فلا يمكن التزويل كذا او زنا واد معلوما هذا وعند الشافعي يجوز ان السلم في الحال واقفه
شتر في الاصل واما قال في الاصل لانه قد قيل انه ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقد
راى المال في الكسرة والوزن والعوض فان العقد يتعلق فيما يملكه فلا بد من بيان

[illegible]

[illegible][illegible]

يتخصم سلم عليه بالحق في ذمه ابطال اذ لا تارة له على هذا وضمنه تعالى هو محرم على افعال
 الدرك او المكسب النعم لرب المال اي باع المكسب وضمن النعم لرب المال او الوكيل بالبيع
 لموكله اي باع الوكيل وضمن لكل النعم واما لا يجوز لان النعم امانة عند المكسب والوكيل انما امانة
 تغيير حكم الشرع ولا لا حق المطالبة للمكسب والوكيل فيضير ان امانة بين النعم او احد الباعين
 حصة صاحبها من غير ما يباعه بصفة بطل بصفة فبقية مع اي باع عليه اصفقة وادق
 وضمن احدهما لصاحبه حصة من النعم لا يبيع لانه لو بيع النعم مع الشركة يبيعهما لنفسه
 ولو بيع في نصيب صاحبه يوزن الا حصة الذين قبل قبضة ذال لا يجوز خلافه ولو باع بصفة فبقية فانه يبيع
 النعم لانه لا شركة كقولنا لا يجوز والتميز في القصة اي يبيع ضمان من اخصاء المال اذ لا يقدم و
 واما الربا في اي باع لانه دين مطالب ككسر النعم ووجوه الكسب وما يوظف لنجس الجش
 وغير ذلك مما يغير الحق كانه لبيات في زمانه او الكفالة بالاداء في حصة القاداة في الثانية خلاف
 والقول على القصة فانما هي كانه يكون العتيق حقه لو اخذت له الا لا رتبة الرجوع على مالك
 الاخر اما القصة فقد قبل من التواب بعينها او الكفالة منها وقيل من الثانية الموطقة الرتبة
 والتواب من غير الموطقة واما ما كان فالكفالة بالعتيق وان قال فتمت الا الشراء من هو حقه
 وان لو لم يطالبه قال اي قال الكفيل كفت بهذا المال كل المطالبة بوجهه وقال المطالب لا بد علمه
 لا لولا القول بول الكفيل مع الكفالة وهذا خلافه باذا اقر بدين موثق قال المقر لا بد هو قال فاقول
 المقر والوقوف اذ اقر بالدين ثم ادعى حقه وهو ما قبل المطالبة والمقر مستقر فاقول لا خلاف في الكفالة فانه
 لا دين فيها فالمطالب يدعي انه مطالب في الحال والكفيل ينكر ولا ينفذ ضمان الدرك ان الحق يبيع
 ما لم يقبض بيمينه عليه ما يوجب وكذا هو في الاستيفاء البيع في ظاهر الرواية ما لم يقبض بالنعم على البايع
 فله كيب على الاصيل وهو النعم فلا يبيع على الكفيل اذ لا علم له به باق كقوله بالرجوع
 دين على اثنين لكل من عن الاخر لم يرجع على من تركه الا با ادر في اذ اعلم النصف من غير ما يباع
 وكفيل كل منهما من صاحبه بوجه البايع فكل ما اذاه احد ما لا يرجع به على صاحبه الا ان يكون زائدا
 على النصف لان وقوع المثل على صاحبه امانة او لم يوقعه على عليه كقوله ولو كفلا بيمينه عن رجل
 وكل كفيل بيمين صاحبه يرجع بنصف ما ادر في ان كل من رجل النصف لكل واحد من شخصين اخرين
 عن الاصيل بوجهه بهذا الا ان يتم كفيل كل واحد من الكفيلين من صاحبه بوجهه بهذا الا ان يكون ما اذاه
 احد ما لا يفرج عن الاخر بنصفه بخلافه في العروق الا ان كان الاصلان ترجع على الكفالة
 اهما ما لم يكن كقوله فلا يرجحان وقال في رواية الهادي ان صورة المسئلة على هذا الوجه هو ان
 على اذ كفلا بالالف فبما ان الاصل منقسم على ما تم كفيل كل منهما من صاحبه بوجهه ففرض العروق

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

تبرکات

[illegible][illegible]

الموت على الاطراف شقة على الاولاد وهو استحقاق الزوج وطهرا لا في بيت المستجر فان
البيت ملكه فيمنعه فيه وفي كذا من النكاح فلا يكون اجارة عليه فهو ذليل في حق الاجارة
صيانة لمصلحة ائتمان علم النكاح باقرارها لا ولا لاجل القبح فيجب ان جعلت او مرت لان لبنها
يقرب الولد عليها غسل القبح وثيابه واصلاح طعامه ودينه لا تترتب منها واجرة على ايدى فان
اربعته بلين شاة او غنمة بطعام ومضات لمدة فلا اجر ولم تقع الا اذن والامامة والنج وتعليم
القران والفقه والفتا والرفع واللامحى وعصب اليتم ونفي اليوم بعينه التعليم القران والفقه
والاصل لا يجوز الاجارة على الاطام والمماصى كمن ملو قمع الفتور في الامور الدينية بفتح بعينها
تعليم القران والفقه تروا عن الاندلس وعجز المستجر على دفع ما قبله ويجوز له وعلى الفتور المروى
الحلق بفتح الحاء غير المعجم حنة تدرى الى المعلمين على رءس اجرة هو القران من حيثها لان العدة
احد الحلاوى وهي اربعة يستعملها اهل ما وراء النهر والابارة المشاع الامم الشريف من اجرة
وكلا لا يجوز اجارة المشاع من الشريك وغيره ولو وقع الى الغير لا ينفذ بنفسه وانما جاز ان ينفذ
ببعضه او ثورا ليجل بزاله بعض دقيقة بذا يستحق فخير الطمان وقد نهى النبي عن من لانه جاز الا
بغير ما يخرج من عمله الفتور الاوليان في معنى فخير الطمان او جاز ليجز كذا اليوم بكذا اي استحق
ببلا ليجز عشرة اشياء اليوم بدرهم فان هذا فاسد عند ابي حنيفة وعندهما يصح والمقصود عليه
لعمل وذكر الوقت للنجول اذ جمع بين العمل والوقت والاول يوجب كون العمل مقصودا عليه وفيه
تقع المستجر والثاني يوجب كون تسليم النفس في هذا اليوم مقصودا عليه وفيه تقع الاجرة فيخرج
الى الحارفة ولو كان المقصود عليه كليهما اي يعمل هذا اليوم مستقرا لهذا اليوم فذكر كما لا قدرة
لاحد عادة حتى لو قال ليجز عشرة اشياء في اليوم فخير ابي حنيفة روح اذ يصح لان كلمة لا يفتقن الا
لو رضا بشرط ان يثبتها اي يكرها مرتين فان كان المراد ان يرة حاكمية فلا حكمة فان
فان شرط لما يقضيه العقد وفيه تقع لاحد المالكين وهو المالك وان لم يكن المراد هذا وان
كانت الارض لا تخرج الزرع الا بالكراب مرتين لا يفسد العقد لان الشرط مما يقضيه العقد وان
كانت تخرج بدون فان كان ارضه يبيع بعد انتهائه العقد يفسد وفيه منعقد الارض وان كان اخر
لا يبيع لا يفسد او يكرها فان كان المراد الانهار العظام فان منعقد كرها يبيع بعد انقضاء
العقد بخلاف الجداول والسرقة فان منعقد يبيع بعد انقضاء العقد او يزرعها بزيادة اخرى
فدراى ان اجارها ليزرعها ويكون الاجرة ان يزرع المور اذا جرى في المستاجر ليجز
عندنا وعندك في يوم يجوز لان المنافع بمنزلة الاعيان عندنا وان الجسد والقران يحرم التمسك
عندنا كبيع ثوب يروى بمنزلة واحد من ثوبه وقولنا في جواب الذي هو في روى في روى

ولو دفع الى اخر بخلاف استحقاقها على ان يكرها ويزرعها فان يفتح لان هذا شرط يقضيه العقد
فان يكرها يزرعها او يزرع فيها لم يفتح ان لم يفتح بان قال ازرع فيها ما شئت وهذا بخلاف الدار
فان استحقاقها يقع على السكنى على ما مر فان زرعها ومضى الاجل عاد صحيحا وهو صحيحا وجوز
ان الجاهل ارتفعت قبل تمام العقد وعند ابي حنيفة وهو القياس ومن استاجر جلا الى مصر و
لم يزرع جلا وحمل المعتاد فنفق لم يضمن لان الاجارة فاسدة فالعير ما دامه كافي القبيحة فان بلغ
فله المهر اي استحقا كما ذكرنا في مسألة الزرعة فان خاصما قبل الزرع والمهر نفق اي ان خاصم
المعتاد ان قبل الزرع في مسألة اجارة الارض بل اذ كفى الزرع وقبل الحمل فله هذه المسألة ينقض القضاة
العقد باب من الاجارة الاجير المشترك يستحق الاجرة بالعمل فلان يعمل العامة انما دخل القضاة
في قوله لا قد يمس على ما سبق لان الواجب عليه ان يعمل هذا العمل من غير ان يصير شافع الاجير المشترك
فتمنى هذا الى اجير المشترك كالحياطة او ختم ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه القضاة بفتح
اعلم ان المتأخر في يده امانة عند ابي حنيفة روح ولا يضمن الا بالتقدي كافي الودعة وعندنا يضمن
الا اذا هلك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت حفا نذر والحرق الغالب اما الفاسق والحمل
انه لم يقصر الحفاظة بضمير عندنا كافي الودعة التي تكون باجر فان الحفظ استحق عليه وانتهت
بغير الاجرة في مقابلة العمل دون الحفظ وصار كالمودعة بلا اجر انما شرط القضاة بفتح
المستخرج انه يضمن عند ابي حنيفة روح وعند بعضهم انه لا يضمن وفي المتن اختار هذا لان شرط
القضاة الودعة باطل لكن يمكن ان يقال اذا شرط القضاة ما صار الاجرة في مقابلة العمل والحفظ
جميعا فصار الودعة التي لا جرة فيها بل ما تلفت بعمل كرق القضاة ويحوى كرق الحمال وشركا
ومن المتأخر هذا عندنا وعند زفر روى وان في لا يضمن لانه يعمل باذن المالك ولو ان المأمور به
العمل الصالح اقول ينبغي ان يكون المراد بقوله ما تلفت بعمله ما تلفت بعلاجه او زفقه القضاة على ما ياتي
في الحجام او عملا لا يعتاد قضا المقدار المعلوم ولا يضمن به اذ يتأخر او سقط اي اذ يتأخر وسبب
منه التقية او سقط من الرأية بسبب خد الكارهي لان الآدي غير معهود بالعقد بل بالخيانة
وضمن العقود لا يحتمل الما قبل ولا الحجام او يزرع او فساد لم يجز المعتاد فان انكسرت في طريق
الفراخ ضمن الحمال قيمة في مكان حمله بالجر او موضع كسر مع حقة لجره لانه لا وجب القضاة فله وجه
احدهما ان يجعل فله قديما من الابداء فان المارش واحد ويجعل الاول باذن ثم صار قديما عند
الكسرة رايانا والاخير الحاصل يستحق الاجر بتسلم لعمده وان لم يعمل كالجبر الخزيمة مسنة
او روى الغنم روى اجير واحد لا يعمل لغيره ولا يضمن ما تلفت في يده او يعمل وصح ترديد الاجر بالقر
في باب من الاجارة الاجير المشترك يستحق الاجرة بالعمل فلان يعمل العامة انما دخل القضاة

ما يخرج من عمل ويخرج من جواز استحقاقنا ووجد ان تخصيص قول العمل
بأحدهما لا يدل على يقينه من الآخر فاذا عقدت شركة الضامع وقبل أحدهما
العمل ويحل الآخر يجوز فكنا هنا والى جهة ما يتخل هذا العقد يجوز ما كان
جمل جمل عليه محلا وراكبين وجمل محلا معاداً بهما عندنا وعند الشافعي لا يجوز
للمبالاة ولولا الجأل فاجود فاذا استاجر ليجمل فزراد فكل منه رد عوضه ومن
قال الغاصب داره فزعها والافاجارها كل شهر يكذا لم يفرغ فعليه المسمى
لأنه ادعى الجارة والغاصب رضي بها فان فقد عينها عقد اجارة الا
اذا جمل الغاصب ملكه وان امار عليه بنية من بعده فانه اذا جمل ملكه
لم يكن راضياً بالاجارة مع ان المقتضى بمنه انما البينة بعد جود الغاصب
انه ملكه ثم عطف على قوله الا اذا جمل قوله اذا جمل بالملك له لكن قال لا يريد
بهذا الاجر فانه راضياً بالاجارة وصحت الاجارة ونسخها والارادة والمعاملة
اي المسمى والوكالة والكفالة والمضاربة والقبض والامانة اي نقول فيها والايضا
والايجار اي جمل الغرضية والوصية والطلاق والعناق والوقف مضافة
اي مضافة الى الزمان المستقبل كما يقال في المحرم اجرت هذه الدار غرة من
رمضان الى سنة لا البيع واجارة وفسخه والقيمة والشركة والهبة والكفاح
والترجمة والصلح عن مال وبراء الدين **كتاب المكاتب** الكتابة اتفاق المالك
بذات حاله ورقية ما لا فان كاتب قبه ولو صغير ايمان يقول بما لا حاله وموكل
او مضمع اي موقت بازمته بقبضة اخر من التوقيت بطلوع النجم ثم شاع بعد
ذلك نحو ان يقول كاتبك عانة على ان تؤدي كل شهر كنز او كل عشرة ايام
كنز او عند الشافعي لا يجوز ما لا ولا بد من تخمين اي شهر من لانه عاجز من
التسليم في زمان قليل فاني يمكن ان يتقرر في التسليم الاجل قائم مقام
المقصود عليه او قال جعلت عليك الفان تودي به غوما اولها كذا فان ادتبت
فانت حر وان عجزت فتن وقبل العبد اي العقر او ارش الجنابة او شغل المال
او قيمة صح اي مع هذا العقد بلفظ الكتابة او بلفظ يؤدي معناها وهو قوله
او جعلت عليك الم وخرج من يده دون ملكه فان المكاتب عتق ما بقي عليه درهم
وعتق محلاً ان اعتق وعزم السيدان وطى ما بنة او جنى عليها او علم ولدها

علم ولدها هو او مالها فان كاتب على قيمة او عين لغيره يتعين باليقين هذا في ظاهر الرواية
وعن ابي حنيفة رواتها يبيع حتى اذا ملكها وسلمها عتق وان عجز برز الى الرق وفيه اختلاف
عن دراهم او دينار فان الكتابة عليها جائزة لعدم ثبوتها او مائة ليرد سيده عبد الله
عنه حتى لو شرط ان يرد عبد الله مائة والمسلم على امر او حتى يرد فقولوا او المسلم
عطف على القيمة المستقر في قوله ان كاتب والعطف جائز لوجود العطف وعتق جميعا و
سحقه قيمة ان ادى ما سمي في ظاهر الرواية انما ثبت العتق والجنابة في القيمة ان
ادى ما سمي وهو الحر والمختبر وعن ابي حنيفة روي انما يعتق باء جنينها ان قال ذيتها
فانت حر ولا فرق في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف روي ان اذا عتق عتق وظهر اذى القيمة
عتق ايضا وعذر فزره لا شق الا باء القيمة لان المسلم نهي عن اقتران الحر فاقيمت
القيمة مقامها ولا ينفق ما سمي ويرد عليه هذه مسئلة مستواة لا تعلق لها بمسئلة الحر
والمختبر ومعناه ان القيمة في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المسمى فان كانت قيمة
عن المسمى لا تنقضي عن المسمى وان كانت زائدة زيدت عليه ووضع المسئلة في البوط
فيها اذا كاتب عبده بالف على ان يجزئه ابراءا لكتابة فاسدة فوجب القيمة فان كانت
ناقصه عن الاذن لا تنقضي وان كانت زائدة زيدت عليه وصحت على حيوان ذكر حنيفة
فقط اي لم يذكر نوعه ووصفه ويؤدي الوسط او قيمة انما يجز لان كل واحد من اصل
من وجه اما الوسط فقط واما قيمة الوسط فلان الوسط يعرف بالقيمة فغارت اصلا
فخرج القيمة فغارت في معنى الاداء وفي كافر كاتب عبدا مثل جبر مقدور مع وانما سلم
قيمة السيد وعتق بغير الحر لان عتقه تعلق بقبضه كمن ح ذلك يجب القيمة كما مر
باب بقر فالكاتب صح بيده وشركه وسفوه وان شرط منه فانه ان شرط ان لا يبيع
فله السر السخا ان لا يشرط مخالف لمقتضى العقد وهو ملكية اليد ولا تنفس الكتابة بهذا
فان الكتابة تشبه البيع والكفاح ومع ذلك في عتاق بالنظر الى العبد فكلما كل شرط معقد يكون
في احد الطرفين كما شرط خذمة فهو له يشرها وكل شرط لا يكون كذلك لا يفسد بالكتابة
والكفاح امه وكتابة عبده لا يمانع ان المال وعذر فزره وعند الشافعي لا يجوز الكتابة
وهو القيس لانها تؤدي الى العتق وهو ليس من اهل وجه الاستسحق ان افاد المال وعتقه
نصا الى المولى له ولأهله ان ادى بعد عتقه ولغيره ان ادى قبله اي المكاتب الاول ولأهله
ان ادى الثاني بعد عتق الاول لغيره ان ادى قبله لا تزوجه الا باذن ولا تلبسه ولو جوف

ولا ينفرد الابن بغيره ولا ينفرد الابن بغيره ولا ينفرد الابن بغيره
منه وانما كان ذلك لاعتقاق هذا النوع من مال والاب والوصي في رقيق الصغير كما كانت اى كل
نفر يملك الكتاب في يملكه في رقيق الصغير كما كانت وما لا فلا فانها يمكن ان تقرأ
بجمع من المال الصغير كما كانت بملك كسب المال فحكمها حكمه فيمكن ان كانت من غير الاعاق
على مال وبيع عن من نفسه وشي من ذال الصبح من ماذون ومصارف وشركا انما من
قوله لا تزوجه الى بناتها وانما كان ذلك لاعتقاقه وكتابه عنده وان يكونا جائزين للماذون
لم يرد عليها في قوله وشي من ذال كذا في كتاب الماذون بقوله ولا يزوجه رقيقه
ولا يكتب لان قوله منها وانما كان ذلك لاعتقاقه على البيع والشراء وما جاء من ان المال
فيختص بالاشارة في قوله وشي من ذال الى بعض المعلقات دون البعض لم يكن
جنا فعمل الاشارة الى قوله لا تزوجه الى ويكتب عليه بالشراء وولده وابوه
لا من لا ولد بينهما هذا عند ابي حنيفة وبعدهما ان الشري دارم محرم كما لا يخفى
والعم يدخل في كتابته كما تقتضيه عليه ان الكتاب كسب لا ملكا فعمل الكتاب المحقر في
قراءة الولادة اذا القاد على الكتاب بحا طبعه لا شقة في الولادة لا في غيره ولا في لانه
فيه من اليسار وصح بيع ام ولده شراها بدونه فان شري معه فلا يزوجها في حنفية
وعندهما لا يبيع بهما اوان شراها بدونه الولد لانها ام ولد فلا يجوز بيعها وله ان
القياس ان يجوز بيعها وان كان معها ولد لان كسب الكتاب موقوف فلا يتعلق بهما
لا يجهل الفسخ اما اذا كان معه ولد ثبت اشباع البيع ببيعة الولد فالعم اعتقها ولدها
ولا يثبت اصاله والقياس ينفذ كونه ولد له لانه يتعلق بقوله ويكتب عليه بالشراء الى
ان ولد من امه فادعاء دخل في كتابته وكسبه له اى كسب ولد الكتاب يكون الكتاب
لان الولد كسب كسب الولد كسب فان كان كسب قيس له زوجين فولدت دخل في
كتابته وكسبه لها اى زوج امه عندها وكان بينهما فولدت ولدا دخل في كتابته الام
وكسبه للام لان الولد يبيع الام في اترك والعنق وفروعه فان ولدت حرة
بزوجه من مكاتب او عبد نكحها باذن فاحتقت فولدا عيدا اى زوج الكتاب باذن
مولاه امرأة فلان انا حرة فولدت منه كاحتقت فولدا عيدا عند ابي حنيفة وولد
يوسف وبعده محمد حرة بالقياس لانه ولد المهرولما ان القيس ان يكون عبدا
لكنه مولودا بين رقيقين وفي الخبر خالفنا القيس باجماع القضاة في هذا

ليس في مائة لان حق المولى بحقوق قيمته تؤذيها ومنها لا قدرة العبد على اذنها في الحال بل يؤخر
الى العنق فان وطى امته بملك كاحتقت او بشراد كاحتقت لغيره في الحال كالاذن بالقياس
اى وطى الكتاب او الما دون امته بغير اذن المولى بناء على انها ملكه بان اشتريتها او بعت له ثم
استحقت الامه او اشتريته بغير اذن المولى ثم رقت بحسب العنق في الحال ولو كان فوطى اخر حزين
عق اى كغير اذنه المولى فوطى بحسب العنق بغير العنق والفرق ان المولى لا يملك الما سقط الحر وسقط
الحرة لا يجب العنق فيكون من نواحي النكاح فيكون ثانيا في حق المولى ومنها النكاح ليس من باب الكتاب
فلا ينظم الكتاب ولا يقال ان يقول العنق بطلان الاما بشراد والاذن من الشرط ليس اذنا المولى
والوطى ليس من النكاح في حق المولى فيكون ثانيا في حق المولى فيصح تدبير مكاتبه وبعدها وكان مدبرا
او مولى عليها في حق قيمته او تلتى البذل له من ثمنه فغير الى له الخيار اما ان يزوج نفسه وكان
مدبرا او مولى عليها في حق قيمته فان مولى فمات المولى ولا مال له واه فهو الخيار اما ان يزوج نفسه وكان
بذل الكتاب وعندهما في الاقل منهما فان الاغنى كان مخرجها عند ابي حنيفة في نفي الظاهر
فان ادى المذنب ثلثي القيمة في حق العنق الكلى في الحال وان ادى الكتاب ثلثي البذل عتق موقفا
فيغير النكاح وقد تولى جها حرة بدون مولى بالزهر موقوف بالكتابة فيغير بينهما وعندهما لا يكون
مخرجها من موت المولى موقوف الكلى وقد سقطت ثلث المال في نفي الظاهر فكل ما هو اقل من ثلثي
البذل او ثلثي القيمة ليعفيه ولا فائدة في تخيير من الاقل والاكثر واستبلا ومكاتبه ومكاتبه عليها
او عتقت كان ام الولد بغير الكتاب فادعى المولى الولد بغير ام الولد فخير بين ان يبيع على الكتاب
وتؤد البذل فتعق قبل موت المولى وبين ان يبيع نفسه فتعق بغير موت المولى فان مضى على البيع
فلا ان اخذ العنق من يد امه وكتابه ام ولد فتعق بموته بخلاف ما مدبره اى تحت كتابته مدبر
ولم يرد ثلث ثمنه وكل البذل في موت سيد من مخرجها عند ابي حنيفة وعندهما في مخرجها في الاقل
مهما وعندهما في الاقل من ثلثي القيمة او تلتى البذل اما الخيار وعندهما مخرجها في غير وعندهما
كما مر ولما القدر فخير بين بغير العبد لا كان متبلا لكونه بايت بثلث البذل له بها بغير البذل وقعه في
خلافه لثمنه لان الما حرة الما لا يلزم الما فمما يلزم ما يبيع حرة ووطى مع مكاتبه على نفسه حال
من بطل فوطى اى مخرجها بالخيار لا يبيع لانه اعتا من الاصل بالمال ورجع الاستحسان ان لا يبيع في حق المكاتب
ماله ورجع لانه لا يقد على الاداء الا به وبذل الكتاب ليس بالام ووجهه في البيع الكتابية فاعندنا لافاضل
مخرجها بغيره على ضعف قيمته تاخر وروى عنه ادى ثلثي البذل له بالواو باقية موقفا او استرق له
خير العبد بين ان يؤدى ثلثي البذل له بالواو باقية موقفا وبين ان يمنع فيسرق وهذا عند ابي حنيفة
في غير ذلك من مخرجها عند محمد بن خير بين ان يؤدى ثلثي القيمة حاله والباقي الى تمام البذل

موتلا وبين ان يمنع فيستر قلان المريض ليس له التاجيل فتلحق القيمة اما فيما وراءه
يعجز التكر فيخرج التاجر اما ان جميع المسمى بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بالبدل
فلا يمنع ان يرد في نفسه وفي نفسه قيمة ما في اذ كان البدل نصف القيمة ما في المسئلة
المذكورة وحي موت المريض الذي كاتب عبده على بدل مؤجل ادى ثلثها حالا واسترقا في حين
العبودية ان يؤدى ثلثي القيمة حالا وبين ان يمنع فيستر قلان التاجر وقت في المقدار
وفي التاجر فينفق بالثلث دون الثلثين فان اشترى عبدا على كذا او شرط العتق باء
اولا لم يولد قال ان ادب فهو حر او لم يقل ففعل وادى الحر عتق ولم يرجع الى ابرع للمؤدى على
لاذ متبرع في الاداء وناضق باء الحر اما ان شرط العتق باءه فظ ولما لم يشترط
فالتيسر ان لا تعتق وفي الاستحسان تعتق لا بد يتوقف على قبول عبد الغائب فيما يرضى و
هو وجوب البدل عليه لا فيما ينفق وهو صحته اداء القائل البدل وان قبل العبد فهو مكاتب
فان كوثب ما حر وغائب ففعل الى طرفاى ادى قبل فراعته فاصورة المسئلة ان يقول
كاتبى بالغ على نفسي وعلى فلان ففعل وقبل الحاضر فالتيسر ان يصح في صحة الحاضر
وفي صحة الغائب يتوقف على قبوله وجب الاستحسان ان الحاضر اضا في العقد
الى الغيب فيجعل له املا والغائب تبعاً فيصح كايصح على الاولاد بالنفقة فايها ادى
قبل حر اما الحاضر فلان كل البدل عليه ولما الغائب فلانه ينال به شرف الحرية وان لم يكن
البدل عليه فصار كغير الرهن مودنه استمارر على غيبا من غيره لونه بدو عليه
لاخر فرجه ثم احتاج المعبر الى استحسان عينه فان ادى التيسر
الى المهرتين فيجبر المهرتين على القبول وان لم يكن الدين على المعبر الرهن
وانما هو على المستعبر واذا ادى المعبر الرهن يرجع على المستعبر به وان ادى
غيره لا بد مضطر الى تخليص عينه ولا يمكن الا اداء الدين ولم يرجع على الآخر
لانه متبرع على الآخر متبرع فحق الآخر وان يرجع معبر الرهن لانه مضطر
في الاول لانه يخاف تلف ماله وفي المهرتين وقبول الغائب لغولان
العقد نفق على الحاضر فان كوثب امة وتجنر ان لها وقبلت فاحق
ادى لم يرجع وعنفوا كما في المسئلة الاولى باب كناية العبد

باب كتابه العبد المشترك
 بعضه قد علم ان غير الضيق فحقه وفي هذا الموضع الى الآخر وهو ان العبد له وجهه ان الكتاب لا يجوز
 فليكن مقتصر على نفسه وقائفة الا ان الله لم ياذن له حق الفسخ قبل ان يذبح ذكرا واذن
 لشريكه الفسخ اذن للعبد بالامانة اليه فليكن مقتصر على نفسه على ما يقع عليه وعند هذا الكتاب غير
 متبركة فالان كان الكتاب نفسه ان كان الكتاب فالحال ان الفسخ في البعق ووكيل في البعق والحق
 مشترك بينهما فحق لكل بعد الجواز مكانة له فيكون فاما بولاهما او اهما في حال باقر فالعبد
 الاخر فحوت في ام ولد له الاول ويضمن نصف قيمته ونصف عمره وشريكه عتقا وقيمة الولد ولو
 هذا عند الله وبالله ان استيلاء الكتاب على المشترك من غير اعتدائه في دفعه فيقتصر على نفسه لان الكتاب
 لا ينتقل منه ملك الى ملك كما امره الله بكتيلا في القصة لا يتجزى فلا يستولوا او لا يشتركون في القصة
 المشتركة فاستلما ام ولده ويضمن نصف الفسخ للشريك اذا عرفت هذا فاستيلاء الثاني قبل
 الجوز وقع فملكه فغير انضمت نسب ولده لكن ان عرفت هذا كان الكتاب لم يكن فأكبر الله في
 الحقيقة وعلما ام ولد الفسخ استيلاء الاول وفي غير مخرج وكما ام ولد له ويضمن نصف قيمته
 ونصف عمره لشريكه ولا لغيره ام ولد للشريك لكن ولا لشريك ولا مغرور حيث وطئ معن
 على الملك فليكن هو بالقيمة ويضمن عام عمره وانما عند هذا استيلاء الكتاب لا يتجزى فقبل الجوز
 صائر ام ولد له الاول وانتقل نصيب الثاني اليه فيسخ الكتاب فان الكتاب ينتسخ بالاستيلاء فليكن
 لا يتجزى الكتاب فليكن هو الثاني في غير ملكه في عليه عام العتق الى المشبهة ولا يكون ولده
 بالقيمة ويضمن الاول للشريك نصف قيمته مكانة عند الله والاخر في نصف قيمته وبن نصف
 ما بقي عليه من بدل الكتاب عند عدمه واذا انقضت الكتاب فحقه الشريك عند هذا قبل الجوز
 فليكن مكانة الاول بنفس البذل عند الشيخ اليه منصور وبكل البذل عند عامة المحتاجين وادى دفع
 العتق اليه اي قبل الجوز لا تضاعفها بعنا ففهموا واعواضها فان لم يطأ الثاني وبغيره فحوت
 بطلان تبره وهي ام ولد له ويضمن شريكه نصف عمره ونصف قيمته لانه تبين بالجواز ان ملك
 نصيب الشريك وقت استيلاءه فالتدبير وقع في غير ملكه بخلاف النسب لان بعد التدبير وان
 حررت اي المكانة المشتركة اهدا عتقا فحوت ضمن نصف قيمته لشريكه ورجعه به عليها هذا
 عند الله وعند هذا لا يرجع وهذا مذهب علي بن ابي طالب الا انهم اعترفوا بوجه عند الله في القصة
 عبد له جليلين وهما اهدا هاتين حره الاخر عليا او عكس اي حرته اهدا هاتين وهما الاخر اعترفوا لك
 او استسوا فبهما اي في المستنصر او ضمن لشريكه في الاول فقط اعلم ان في مسئلة الاولى
 اذا اهدى الاول قال في الاختلاف والنفقين او استسوا عند الله فاذا اعترف لم يبعاله

[illegible][illegible][illegible]

1944/1945

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

فقدنا في البيت شجرة من اربع فروعها كبريا و
عظيمه وكنى بغير ذكره وكنى بالحق
وكانت له في البيت شجرة من اربع فروعها كبريا و
عظيمه وكنى بغير ذكره وكنى بالحق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن ابي طالب
عليه السلام

الارض بالبايع بل يبرج بقسط فحقه لشريكه كما اذا كانت الارض بينهما نصفين تقسم
فان شئ من الارض بايعت او فست اذرع ربيع نصف ما شئت في ربيع صاحبها وان كانت اقل
لاحد من النصفين لا فرق في شئ من ربيع النصفين ربيع شئ من النصفين وان شئ من ربيع
صاحب النصفين ربيع شئ من النصفين وان شئ من النصفين ربيع شئ من النصفين وان شئ من ربيع
القسمه وان كان ميسال لم يذكر منه المسئلة فاقول لا تقسم القسمة بل يحل من الشئ فان لم يكن
فان كان البايع في ربيع واحد بقدر ربيع فله ربيع واحد من ربيع صاحبها وان نقص من ربيع
احد من ربيع بايعة كما اذا كانت الارض نصفين والشئ عشرة اذرع فله من ربيع شئ
وهو من ذلك فله ربيع واحد وان كانت اربعة من ربيع شئ من ذلك يبرج لثلاثة على الاقل وان
وهي المالكات للمائة معا على من الترتيب اولى الترتيب فان احدى بايعة الترتيب الارض لثلاثة
صاحبها او شيئا من الارض لثلاثة كما اذا فرغ من انقضاء صاحبها فكون ربيع واحد من ربيعها
وهذا على ما هو في الشئ واحد فله ربيع واحد او ما اى احدى ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد
كسنة شئ من ربيعها فان لم يكن فيه ربيع واحد فله ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد
اي يحكم فله ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد
علم الرزق ببعض الارض ولا تقسم على ربيعها ما سوى ان عدم شئ من المالكات ولا شئ من
استجار الارض ببعض ما يخرج من ربيعها في معنى قصير من الطمان وهو شئ من ربيعها
بقي لتعامل من ربيعها ولا يحتاج به اليك على المصاريف بشرط صلابة الارض للرزق
واهلية العاقلين وذكر المدة ورب البئر وجنسية وقسط الارض والحيثية بين الارض والملك
والشركة في الخارج في شئ من ربيعها فان كان ربيعها مائة او ما يخرج من ربيعها مائة
ولا يخرج من ربيعها مائة او ربيع رب البئر من ربيعها او ربيع ربيعها او ربيع ربيعها
اذ كان الرزق خارجا موطئا اما اذا كان الرزق خارجا موطئا فله ربيع واحد او ربيع واحد
كما شرط في الشئ لانه لا يورث الا قطيع الشركة او التبي والى الباقي لقطع الشئ
فيما هو المقصود او تنصيف المالك التبي الغير رب البئر لانه خلاف مقتضى العقد
او تنصيف التبي والى الباقي لقطع الشركة في المقصود وان شرط تنصيف المالك التبي
لشئ من ربيعها او لم يتوفى التبي متى كان في الاول الشرط مقتضى العقد فانه فاهى ملكه
وفي الثاني الشركة فيما هو المقصود حاصلة وهي التبي لهما رب البئر عند البعض من شئ
تعالى فانه لو كان الارض والبئر لزيد والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر
لا فرق وطلبت لكان الارض والبئر لزيد والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر

فان كان البايع في ربيع واحد بقدر ربيع فله ربيع واحد من ربيع صاحبها وان نقص من ربيع
احد من ربيع بايعة كما اذا كانت الارض نصفين والشئ عشرة اذرع فله من ربيع شئ
وهو من ذلك فله ربيع واحد وان كانت اربعة من ربيع شئ من ذلك يبرج لثلاثة على الاقل وان
وهي المالكات للمائة معا على من الترتيب اولى الترتيب فان احدى بايعة الترتيب الارض لثلاثة
صاحبها او شيئا من الارض لثلاثة كما اذا فرغ من انقضاء صاحبها فكون ربيع واحد من ربيعها
وهذا على ما هو في الشئ واحد فله ربيع واحد او ما اى احدى ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد
كسنة شئ من ربيعها فان لم يكن فيه ربيع واحد فله ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد
اي يحكم فله ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد
علم الرزق ببعض الارض ولا تقسم على ربيعها ما سوى ان عدم شئ من المالكات ولا شئ من
استجار الارض ببعض ما يخرج من ربيعها في معنى قصير من الطمان وهو شئ من ربيعها
بقي لتعامل من ربيعها ولا يحتاج به اليك على المصاريف بشرط صلابة الارض للرزق
واهلية العاقلين وذكر المدة ورب البئر وجنسية وقسط الارض والحيثية بين الارض والملك
والشركة في الخارج في شئ من ربيعها فان كان ربيعها مائة او ما يخرج من ربيعها مائة
ولا يخرج من ربيعها مائة او ربيع رب البئر من ربيعها او ربيع ربيعها او ربيع ربيعها
اذ كان الرزق خارجا موطئا اما اذا كان الرزق خارجا موطئا فله ربيع واحد او ربيع واحد
كما شرط في الشئ لانه لا يورث الا قطيع الشركة او التبي والى الباقي لقطع الشئ
فيما هو المقصود او تنصيف المالك التبي الغير رب البئر لانه خلاف مقتضى العقد
او تنصيف التبي والى الباقي لقطع الشركة في المقصود وان شرط تنصيف المالك التبي
لشئ من ربيعها او لم يتوفى التبي متى كان في الاول الشرط مقتضى العقد فانه فاهى ملكه
وفي الثاني الشركة فيما هو المقصود حاصلة وهي التبي لهما رب البئر عند البعض من شئ
تعالى فانه لو كان الارض والبئر لزيد والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر
لا فرق وطلبت لكان الارض والبئر لزيد والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر

له فاب في الارض علم انما يقسم على ربيع واحد اما ان يكون الواحد من احدى النصفين
من ارضه ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد
من الارض والاولان ربيع واحد وان كانت الارض لزيد والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر
غير جائز لانه شئ من ربيعها لا يجوز ان يكون اثنان من الارض ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد
ذلك ان يكون الارض ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد
والاول جائز دون الاخرين اذ لا حاله بين الارض والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر
اي يورث جوارها اذا كانت الارض علم انما يقسم على ربيع واحد اما ان يكون الواحد من احدى النصفين
من ارضه ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد
رب البئر والارض ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد
فان شئ من ربيعها لا يجوز ان يكون اثنان من الارض ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد
اما ان شئ من ربيعها لا يجوز ان يكون اثنان من الارض ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد
بيدك الرزق على المالك من ربيعها من الارض ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد
عليها بالخصص في ربيعة السقي وغيره من الارض ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد
والترتبة فانه على ما بعده ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد
لمقتضى العقد فان الرزق لزيد والبئر للبئر والبئر للبئر والبئر للبئر والبئر للبئر
والرذيل لزيد والبئر للبئر والبئر للبئر والبئر للبئر والبئر للبئر والبئر للبئر
الادراك فله ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد
اي دفع الشئ الى ربيعها من ربيعها وهي المالكات حكمي وظلها فله ربيع واحد والبئر ربيع واحد
المساقاة حكم المزارعة في ان الفسخ على صاحبها حتى يصحها وفيها باطله عند المزارع فله ربيع واحد
لها وفي ان شرطها كسنة وطا في كل شرط يمكن وجودها في المساقاة كاهلية العاقلين و
وبيان نصيب المالك النخبة بين الشئ وبين المالك والشئ في المزارع فله ربيع واحد والبئر ربيع واحد
وهو فله ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد والبئر ربيع واحد
لان الاصل هو المصاريف المصفاة كسنة بالان الشركة في الرزق فقط وفي المزارعة لا يجوز
الشركة في جوارها وهو ما زاد علم البئر المدة فاهى ملكه لا يجوز ان يكون اثنان من الارض
وقد علم ما يقع علم الاول غير خفي والادراك بغير الرطوبة في ادراك الرطوبة بالفاصلة
سنة فانه اذ دفع مساقاة لا يشترط بيان المدة فيتم ادراك بغير الرطوبة

فان كان البايع في ربيع واحد بقدر ربيع فله ربيع واحد من ربيع صاحبها وان نقص من ربيع
احد من ربيع بايعة كما اذا كانت الارض نصفين والشئ عشرة اذرع فله من ربيع شئ
وهو من ذلك فله ربيع واحد وان كانت اربعة من ربيع شئ من ذلك يبرج لثلاثة على الاقل وان
وهي المالكات للمائة معا على من الترتيب اولى الترتيب فان احدى بايعة الترتيب الارض لثلاثة
صاحبها او شيئا من الارض لثلاثة كما اذا فرغ من انقضاء صاحبها فكون ربيع واحد من ربيعها
وهذا على ما هو في الشئ واحد فله ربيع واحد او ما اى احدى ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد
كسنة شئ من ربيعها فان لم يكن فيه ربيع واحد فله ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد
اي يحكم فله ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد او ربيع واحد
علم الرزق ببعض الارض ولا تقسم على ربيعها ما سوى ان عدم شئ من المالكات ولا شئ من
استجار الارض ببعض ما يخرج من ربيعها في معنى قصير من الطمان وهو شئ من ربيعها
بقي لتعامل من ربيعها ولا يحتاج به اليك على المصاريف بشرط صلابة الارض للرزق
واهلية العاقلين وذكر المدة ورب البئر وجنسية وقسط الارض والحيثية بين الارض والملك
والشركة في الخارج في شئ من ربيعها فان كان ربيعها مائة او ما يخرج من ربيعها مائة
ولا يخرج من ربيعها مائة او ربيع رب البئر من ربيعها او ربيع ربيعها او ربيع ربيعها
اذ كان الرزق خارجا موطئا اما اذا كان الرزق خارجا موطئا فله ربيع واحد او ربيع واحد
كما شرط في الشئ لانه لا يورث الا قطيع الشركة او التبي والى الباقي لقطع الشئ
فيما هو المقصود او تنصيف المالك التبي الغير رب البئر لانه خلاف مقتضى العقد
او تنصيف التبي والى الباقي لقطع الشركة في المقصود وان شرط تنصيف المالك التبي
لشئ من ربيعها او لم يتوفى التبي متى كان في الاول الشرط مقتضى العقد فانه فاهى ملكه
وفي الثاني الشركة فيما هو المقصود حاصلة وهي التبي لهما رب البئر عند البعض من شئ
تعالى فانه لو كان الارض والبئر لزيد والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر
لا فرق وطلبت لكان الارض والبئر لزيد والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر والبئر

[illegible][illegible]

قوله والاعقاب يبيع
قوله فانه من حيث هو كمنه لو انك لم تسمع اليه في المكالمة التي بينك وبينه
الفرار الى مكان اخر او الى مكان اخر من المكان الذي كنت فيه
سرايا النظم

[illegible]

وقد اقرت في هذا الموضع ما لا يمكن ان ينقضه ما من قبل نيات التلخيص

هو نوح الفلاحه
الطبيعه

الملك والوزير
في سنة ١٢٠٠

وحتى يقطع اى ثلث منها اذ لا تترك فيهم الخبز ويكل ما اقربى الاوداج وانهم اذ لم يذوقوا
بليطة وورقة البليطة فتر الغيب والحركة الى الان في حدة الاسن وهو وكف انا عيني

اما اذا كانا متروعين في كل الزمان عند ما نكح بكرة وعند ان مضي رعي الزمان
بيننا لم يولد لهم من هذا الطهر والسكن فانما انما يربي الجننة ونحن نكح على غير الفروع

فان لیکنے کا نواغیوں ذلک و مذہب احد از مغربہ قبل از اجتماع و کرہ جملہ ارکان
بالموجود و بالمرحلہ از انکسج نوز و بالمرارفع عطف علی الفیر ذکر و دو جانی موجود

الفصل في بيان صفات النبي صلى الله عليه وسلم
 حرام مغزو السليخ قبل ان يبرأ اليك من عن الاضطراب وشروط كون النبي صلى الله عليه وسلم

[illegible][illegible]

تاگو احاطم نیز که هم اسم علی و نه لقی علی ما اهل الغیر السیه بقرینه قوله و نه لقی
و اینها اذ المرحوم مراد از کلمه شجره حلاله و غریقه و کلام فادله محال و غیره

ان النساء فخرهم شتمه التور فربما كل سكر كما عبر حاله النساء وعنه فانه كل حاله

ان الرجل من النبي وكره ان يذكر اسم الله فيه او غيره وهذا لا عطف كقولهم اسم الله العظيم قبل
من فلان وحرع النبي ان عطف في اسم الله وكرم فلان او فلان ان يكرم الله وذلان

فان نقص حقوقه ونفد ما قبل الاضياع وقبل التسمية لا يملك وجب في الاصل

والغنى اليك والزم في حبيبك الناس وكن جرحهم في موضع او لقطه من سره ولم يكن دونه
هنا عندنا وعندنا ما كان حرم الله لا يجل الا بالكره الاختيارية ولا يجل حين يست

وَجَدِي مِنْ اَمِّهِ نَهْدِي عَنَّا اَرْحَمَ وَعَنَّا اَنْفَعُ اِذَا تَمَّ حُلُقُهَا كُلُّ وَدُكُوهُ اَلْاَمِّ دَلِيلُهَا
لَهُ دَلِيلُهَا وَنَسَبُهَا اَوْ عَكْسُهَا كُنْ بِسَبْحِ لَوْ طَبِيعُهَا وَلَا كُنْ بِأَوَّلِهَا اَلْاَمِّ هَلْ يَدِي وَبِالْبَقْلِ وَالْخَرْجِ وَالْبَقْلِ

(Faint handwritten text at the bottom of the page)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وحل يقطع اى سكت منها اقامة للاكثر فقام الكل وبكل ما اقرى للاوداج وانما الدم ذو
 بليطة وحرمة البليطة فتمت الغيب المروعة الى الذنوب في حدة الاسماء وهو وطعم انا عيسى
 اما اذا كانا من عيسى كل الذبيحة عندنا كمن يكره وعندنا ان فنى رمة الذبيحة
 فتمت لغوهم ماخلوا الطغ والسفن قانا ناهما يذبح الجنة ولكن نخل على غير التفرع
 فان الجنة لا نوا نخلون ذلك وندب احداهما فتمت قبل الاضجاع وكره بده ارفا
 بالتمتع ووجو جلا الى اجدى فخره وبلد بارفع عطف على الضمير فكره وهو جائز لوجود
 الفصل في ذبح ما من قضاها والشيخ اى الذبح الشديده حتى يبلغ النجاء وسى بالقارة
 حرام مغزو السليخ قبل ان يبروا الى كس من الاضطراب ونشره لكون الذابح مسلما او
 كتابيا دينا او حيا قال له وطعم الذين اتوا الكتاب حل لكم وذلك لانهم يدركون
 اسم الله تعالى محل ذبيحتهم او كونهما او امانة او حيا بقل وبسيط حتى لو كان الخ
 او الصبي بحيث لا يعقل ولا يهبط لا يحل ذبيحته ما او اكله او اقر له لا ذبيته وقنع
 وحل

[illegible]

من فلان وعزم النبي ان عطفكم ليم الله وكم فلان او فلان اياكم الله وفلان
فان نصره صوته ودفعة لا عاقل الاضجاع وقبل التسمية لا يلبس وجبت الخ الابل
وذكره في ما ذكره البقر والغنم على غير اعتدنا وعندنا ما كان الله ان في الابل او البقر
والغنم الخ والزم في حيدر كاسر وفي جرج نيم نوحس او قطا نيمه ولم يكن دبح
هذا اعتدنا وعندنا ما كان الله لا يلبس الابل كراهة الاختيارية واليكل جديان يست
وغيره من الابل انه نهد عند البره وعندهما وعند الشفع اذ اتم حلقه اكل وذكوة الام ذكوة

لولا دواب او علكان سبب لو طير ولا لاشتر او لولا الالهة والبعول والحيوان والبر
 وامن غزل ولا حيوان والقصير والبرقور والسمكة والابيض النازن باكل الحيف
 والسمكة والسمكة والبرقور وامن غزل ولا حيوان مائي لولا السمكة انطف وامن
 لولا دواب او علكان سبب لو طير ولا لاشتر او لولا الالهة والبعول والحيوان والبر
 وامن غزل ولا حيوان والقصير والبرقور والسمكة والابيض النازن باكل الحيف
 والسمكة والسمكة والبرقور وامن غزل ولا حيوان مائي لولا السمكة انطف وامن

فردية خلاف الوجه والكف وكذا السبعة فانما في النظر الى قدميها كالجنه فان خاف
اي السبعة لا ينظر اليه ومن الاكل حجة فاضل حكمه وشاهد على ما ذكره من برهانه امره
او شره انه وكان حيف لم يوسمهم ورجل يدور فان هولاء يحملون النظر في خوف الشهوة
على وجهه فينظر الى موضع مريض بقدر القدرة وتنظر المرأة الى المرأة والرجل الى الرجل وكذا
من الرجل الى امته متوقفا والخصي والجرب والخث في النظر الى الاجنبه والفعل بزل
من امته بلا ذنبا وعن عرسه النزال بطاء فاذا قرب الى الانزال خرم ولا ينزل فيه
الفرج ومن لم يمسك بشاء او حقه كالوصية والشر وغيرها ولو بكر او مشرك من المرأة
او غيرا او محرما اي اذا كانت الالة لكن غير ذراحم حرم لها ان يتحقق الالة عليها ومن مال الصبر
او غيرا او محرما اي اذا كانت الالة لمن مال الصبر عليه وطها وداعية حتى يسبرها كجفنة من كفض
ويشترى ذوات شهوة وبوصية لكل من لا يملك في الكحة في الكثرة تعرف براءة الرحم صيانة
قادر الحكم على امرها ظاهر وهو استحاث الملك في ان كان عدم وطئ الكولي معلوما كما في العصور
الاجنبية عداوسي قوله ولو بكر الا فرج فان الكحة تراعى في البس لا في كل فرد لكن بهر عليه ان
الكحة لا تراعى في كل فرد لكن تراعى في الانواع المطبوعة فان كانت الالة بكر او مشرك
من لا يشك نسب ولدها فهو ان يكون اولادها بالانساب شي الى ان لا يشك له لان
عدم الشغل بالماء المحرم متيقن في هذه الامور وبكبر انه انما يشك ببعض احواله ثم في كسبا
او كسب الا لا وطئ الجاني حتى يقضي محلهن ولا ياتي اربعة شهور من كسبه فان السبا لا ياتي
من ان يكون فينا بكر او سبيته من امرأة لم يزوج ومع ذلك حكم حكمها عاقل فليخص بالكمه
كانه تم بين الكمية من جهة القول ثم اعلم به ان الشيطان ان يوقع بينكم العداوة الالة فلا
يكن ان يقال هذا اكثر من ان يكون بالبيع العداوة ولا يصدر عن الصلح فان كل المصالح
عالية في حرمه فالتحريم على العموم لان في تخصيصه بالخطا والخطا اكثر من كسب
في حرمه برفع الكمية فاذا ثبت الحكم في السبي على العموم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك
قياسا فان العلة معلومة ثم ياتي بالاجماع ولم ينف خيفة ملكا فيرا والية قبل القبض ولا
ولاية كذلك في سائر اعيان الاشياء فصار لان الملك في كل واحد منكم يعطى الى الولية القريبة
لا عند غلبة الالة واما المسألة والمقصود في ذلك الموهنة لانه لم يوجد استحاث الملك
ورخص فيه كسفا او ابتداء عند ابي يوسف خلافا لما في اخذ بالاول لان علم عدم وطئ بايعوا
في ذلك الطاهر وبالنسبة لان قرباوسي ان لم يكن كسبه من ان يلقى باجمه سبيته لا يظن انهم

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or name, located at the bottom of the page.

الشك او المشتري قبل قبضته من ثوبه ثم يستره قبض او قبض يطلق الزوج اي ان
 كانت تحت حرة فاحكيه ان يملكها البايع قبل تركه المشتري رجلا عليه اعتماد وان يطلقها
 ثم يستره المشتري ثم يطلق الزوج فانه لا يملكه ابتداء لانه يستره من كونه الغير ولا يملكه
 فلا ابتداء فاذا اطلق الزوج قبل الدخول على المشتري لم يوجد عقد المثل فلا ابتداء
 او يملكها المشتري قبل القبض ذلك الرجل ثم يقبضها ثم يطلق الزوج فان ابتداء يملك
 القبض وجه لكل الوطئي واذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد عندك المثل من فعل
 بشهوة احد واعي الوطئي بائنه لا يكتفان في حرم عليه ووطئي بد واعي
 حرم احد واعي الوطئي بي القبلة والمكس شهوة والنظر الاخرها شهوة فان لم واعي
 الوطئي حكم الوطئي وتحريم احد بها يملكه بانه المثل كلا الوطئيه بانه من اذكره قبض الرجل
 وعنده في اراد واحد وازد مع فحشها في عطف علم الفقيه فهو جاز هذا عند ارجح
 ونحوه وقال ابو يونس لا يباح ما في اراد واحد واما مع القبض فلا يباح بالاجماع والاراد
 فيما يملكه بالحيه واما بالشهوة فلا شك في كونه اجماعا وكره بيع النور حاله وصح
 في الصحيح عن طه كسب السرقين والاشفاق على طه ان لا يلقاها فان بيع السرقين جائز عندنا
 وعندنا ان نفعي وجاز اخذ دين علم حرم من عن غير خلاف الحكم اي خلاف دين علم حرم
 فانه لا يؤخذ من من غرابة الحكم لان بيعه باطل فالتس الذي اخذه حرام وكلية المعصية
 بالرفع عطف علم اخذ دين ودخول الذي كسبه هذا عندنا وعند مالك ان نفعي يكره قوله
 فلا تقربوا المسكر ارام قلنا لا يبرأ مني الكفار حتى يهدوا لان قوله انما المشركون نجس لا
 يوجب لامة بعد عامهم هذا بل المراد بيان ان الكفار لا يكونون من الدخول
 بعد علمهم هذا وعنده السام وانما الكفر على الجمل واللقية ورزقي العاقل
 من البيت المال فان القضاء وان كان كفاية ولا اجرة على العباد فله الجوز لان في
 المنع الامتناع عن القضاء وسر الامة وام الولد لا يحرم فان من اعضائهما في الارب
 كسب قضاء الحرام وشك ما لا يلا طهر منه وبيع لاف وعلم ومعلقه هو في حريم واما
 لا يعلق لان الامن كذا خلاف مانعه بانه حرام ولا كذلك غيره وبيع العبيد من بيعة
 حرام فان المعصية لا تقوم بنفس العبيد خلاف بيع السراح ممن يعلم انه من اهل القبلة
 فان المعصية تقوم بعينه وعمل حردي باخر هذا عند ابي حنيفة وعندنا لا يجوز ولا يكره
 واما بيع بيت الميراث في بيت مائة وليس له بيعه او يباع فيه الميراث عند ارجح

والمعنى ان هذا هو الذي كان عليه
الشيخ في قوله لا بد من العلم

كما روي عن أبي حنيفة وكذا عن أبي يوسف وهو قول الشافعي وفي ظاهر الرواية ان حرم وان كان
 حيوة فحق المذبح فلا اعتبار بالظلمة في تركه اما في المسئلة واما في ان الله انما جعل
 فالقصة على ان لا يذبح وان قلت معتبرة حتى لو ذبحها في حيوة قليلة كل لقولهم اما ما ذكرتم
 فان تركها اي التذكية على ذلك او ارسل على كلبه فحرمه سلم فان حرام اي اعزاه بالصياح
 فاشهد او قل هو امر بقرينة كقوله في السهم الذي لا يرسله في السهم الذي لا يرسله في السهم الذي لا يرسله
 في تركه حدة فاقبلا حجة على او بقرينة تقبلت ذلك حدة فاقبال انه لا يمكن ان قد تقبلت بقرينة
 حتى لو كان حقة فاقبلا حجة على او بقرينة تقبلت ذلك حدة فاقبال انه لا يمكن ان قد تقبلت بقرينة
 فكله فحرمه او على سطح او جبل فترد في الارض حرم فان الاخر اذن من مثل هذا يمكن فان كان
 على الارض ابتداء فان الارض اذن من غير يمكن فيقول او ارسل على كلبه فحرمه سلم فان حرام
 لم يرسله او فحرمه سلم فان حرام على الارض اذن من غير يمكن فيقول او ارسل على كلبه فحرمه سلم فان حرام
 فان كان الاكل من الجوز من الحرام حرم وان كان على العكس حل وان لم يوجد الاكل او وجد
 الزجر بغير الزجر فان كان من الحرام حرم وان كان على العكس حل وان لم يوجد الاكل او وجد
 عندنا فانه لا يمكن التعليل بحديث يافى ما عني وعندنا ما لا يمكن ان يكون حراما او حلالا
 ثم حرمه او حلالا كما روي عن ابي حنيفة فاقبلا حجة على او بقرينة تقبلت ذلك حدة فاقبال انه لا يمكن ان قد تقبلت بقرينة
 مرة واحدة بخلاف وفيه ان يتبين بقرينة واحدة كقصة على او بقرينة تقبلت ذلك حدة فاقبال انه لا يمكن ان قد تقبلت بقرينة
 عندنا وعندنا في الاكل جميعا لان قوله يوم ما بين من الكاف وبسبب وان قطع الله ما بينه
 مع غيره في قطع قطعتي بقرينة يكون التذكية في طرف الحرام والتذكية في طرف الحرام او قطع
 التذكية او قد يتبين في الاكل كما ان ذبحة العنق لا يمكن حقة فوق حقة المذبح فلم يتناول
 قوله ما بين من الكاف وبسبب بخلاف ما اذا كان التذكية في طرف الحرام والتذكية في طرف الحرام
 لا يمكن الا في ذبحة الشني فوق حقة المذبح وبخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الحرام لم يكن
 حيوة فوق حقة المذبح فان روي حرمه او حلالا حدة فاقبال انه لا يمكن ان قد تقبلت بقرينة
 بخلاف ما كان الاول والخبر والاضطراب وحل روي حرمه او حلالا حدة فاقبال انه لا يمكن ان قد تقبلت بقرينة
 او حرام في غير الاستماع فهو مكمل للاول ويكون حراما لان ذبحة فلكا اختيارية في حرم حرمه سلم
 بالمرى واذا كان مكمل للاول وحرمه سلم فان كان في بعض حال كونه بخلافه بالمرى الاول
 وان لم يكن الاول فربما من غير الاستماع فهو مكمل للتذكية لانه قد صاده ويكون حلالا لان ذبحة
 اضطرارية وصاها ما يؤكل كحده وما لا يؤكل كحده فبالاضطراب لا يطهر كحده وحل كحده
كتاب الرهن

اخذ من المرحوم بالبيع المرحوم بخلاف العيون فان المرحوم مطلوبه فيها ولا يمكن تحصيل
 صورته من نسخ اخره وينبغي ما يجي ويحول غير لازم اي ينعقد حاله غير لازم فلهذا من تسليم
 والرجوع على ان تسليم الرهن بمنحه المرحوم والرجوع عن الرهن بمنحه الوعد فاذا سلم فقبض محو
 اي قسوما غير شايه مرفعا اي غير مشمول بحق الراهن حتى لا يجوز رهن الارض بدون النخل والشجر
 بدون الثمر وادراجها مع الرهن بدون المانع كغير الرهن اي ان كان مستطابقا للرهن خلقه
 خلقه لا يثقل على الشريك بالغير ويقتضيه فالحق في تسليمه بالحق في فائه على حقه وهو ليس
 سواه ان اقله خلقه او جاوره والغير خلقه بالمال في الحق في انفسه ليس محل غير موهون
 اذا كان انفسه خلقه حتى لو كان انفسه بالجاورة لا يفر رهن المانع الذي في بيت الراهن
 والتمتية بقضيه كما في البيع والتمتية ان يفسد الراهن في موفيقه يمكن المرحوم من اخذته
 في طاهر الرواية وعند البراءة لا يثبت في المنقول الا بالنقل لانه بقضيه هو لا للبعثان غير ان يفسد
 وعند ما لم يلزم بدون القبض رهن باقل من قبضه من الدين اعلم ان هذا من كتب شكل غفل الناس
 عن انهم واهلهم يتوهم ان كونه من ياتي تسجل مع اقل القبض وليس كذلك لان اريد ان يكون
 باقل من كل واحد من غير مراد وان اريد ان يكون باقل من الجميع لو باقل من واحد من الدين او اريد
 بمنحه مع او بمنحه في نفسه كقول غير بعيد بل المراد ان يكون باقل من الدين اقل من القيمة
 فهو مضمون بالدين وان كان القيمة اقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فيكون للبيان تقديره ان يكون
 بما هو اقل من الاخر الذي هو القيمة بارة والدين اخر ثم اذا علم لكم انما اذا كانت القيمة اكثر من
 مضمون بالقيمة بالدين والفضل امانة ثم لكم في صورة الواقعة انه مضمون بالدين فلو سلمت في صورة
 سقط دينه وان كانت قيمة اكثر من الفضل امانة وفي اقل كسوف دينه بقدره ورجع المرحوم بالفضل
 فاما امر ان يدا المرحوم على الدين بكونه امانة وثبتت لانه كسوف الدين في القيمة فقد استوفى الدين
 كسوفه وعلته اليه فيكون كسوف الدين في وجهه ويقرر بالمال فاذا الدين اقل من القيمة فقد استوفى الدين
 والفضل امانة وان كانت القيمة اقل من كسوفه فيا بقدر المالبة وهي القيمة فيرجع بالفضل منه
 وعند ما لم يرد مضمون بالقيمة وعند ان ياتي مضمون بغير امانة والمرحوم طلب منه من رده
 ورجع له بكونه مضمون بغيره فيفسد دينه بكونه امانة فانه لا يسطر الا بالارضاء على وجه الغشج لانه
 يبقى مضمونا ما بقي القبض بالدين لا الاستفاد به بالاختار له ولا يسهل ولا اجارة ولا اعارة
 وهو مضمون وهو لا يسطر الرهن به ان يات بعد واذ اطلب له باحضار رهنه فان احضره سلم كل دينه
 اولاهم رهنه وان افسد في غير يد الوعد ان لم يكن له موهنة على ان كان سلمه بغيره بلا احضار رهنه
 رهنه فانما سلمه من الدين ولا يتحقق حق المرحوم كما ذكرنا في البيع ان التمن سلم اولاهم الغشج وقوله

خدا لا يقدر ان يرفع من كل الدين دين الا بالدين هو

[illegible]

فاعلم ان الركن في دينك ليس هو ان يكون بك المسلم في اي بيوتك عليه رب السلم ان يؤمن الى ان يملكه مقدار
 العوم المسلم فيه لانه اذا ملك الركن صار كان رب السلم هو المسلم فيه لان يد الركن لا يتبعها
 يتقر بالملك فعلم ان رب السلم هو المسلم فيه ثم فنى العقد فملك رب السلم دائما على سلمه
 الى السلم اليه ودين عليه عبد طه لا يبيع على عبد طه من هذا اعتدنا وعند البركة في ركن
 لا يبيع وهو الصانع اعتبار حقيقة الايمان وجه الحق ان في حقيقة الايمان ازالة ملك
 الصغير بلا عوض في المال وفي هذا نصب حافظا له مع بقاء ملكه ومن بعد او قل اوديته ان
 ظهر العبد حر او لاني في اي شئ من عبد او قل اذ شئ من وجه يوه ودين شين
 الشتر وهو عشرة دراهم مثلا شيئا ثم ظهر العبد حر او لاني حر او ان شئ في اي شئ فالرهن لغيره
 اي ان ملك قيمته عشرة دراهم او اكثر فعلى الركن عشرة دراهم يؤدى الى الركن وان
 كانت قيمته اقل فعلى القيمة لانه رهن بدين واجب لها او بديل صلح من انهار ان اقر ان لا دين
 صالح مع انه ودين بديل الصلح شيئا ثم نقادنا على ان لا دين فالرهن مضمون كما ذكرنا
 ودين كجدين والكيل والوزن قال رهن بدين فملك بملك قدر ان دينه ولا عبرة بحد
 فقول قدر اغترل مثلا في بغير الحماكة في القدر وهو الوزن او الكيل بلا اعتبار بالحدود
 عندنا ما بغير القيمة فيقوم بخلاف الجنس فيكون رهنه ما كان قال رهن ابر بقاء فضة وزنه عشرة
 دراهم بشرط دراهم فملك عند البركة ملك الدين وعند سما ان كان قيمته مثل وزنه او انتم
 فلكه وان كان قيمته اقل ودي غايته شتر بنجانية وراهم ذهب فيكون رهنه ما كان قبل
 في هذا الترتيب هو فملك بملك قدر ان دينه نظر لان الدين اذا كان غنة عشر وزنه عشرة
 وقد ملك عشرة دراهم من الدين فعلى المدين غنة فيكون رهنه بالتبعض فلان ما اذا كان
 وزنه عشرة والدين عشرة لان التبعض غير ممكن ولا يكون لبيان هالانه ما اراد به التبعض
 في صورة لا يكون لبيان في صورة اخرى لان الشتر لا يؤم له ولا يتناول ليعلم اذا كان في رهنه
 غنة عشر والدين عشرة لانه يغير معاه ان هلك عقدا رهنه عشر من الدين وهو عشرة
 فذا غير مستقيم قل ليس غرضه بيان انه باقى الخيصة مضمون في كل صورة بل الغرض ان هالك
 باعتبار الوزن لا باعتبار القيمة فتقديره انه هالك بملكه وزنا من الدين اذا كان الدين
 زائدا فاذا علم انكم في هذه الصورة
 المساقا وصورة ان يكون الوزن زائدا على الدين لما عرف ان
 ودين شتر على ان رهن شيئا او بملكه فضلا عن شيئا
 والقياس ان لا يجوز لانه صفة في حقيقة وجه الحق ان شتر طه على من كان له

فيستحق الطلب لعدم القابلية **كتاب الجانيات** اعلم ان القتل فتنه عظمى
 وشبهه وخطاه وجايز للظلم والقتل بسبب فيمنه الا انواع باهية فقال القتل
 العمد فربما يقصد ما يعرف بالاجزاء كسلاح وحجر ومن حش او حجر او بطة او نار من هذا
 وعندنا في قتل فريضة قتل بالابنية البنية حتى ان فريضة عظيم او غيب عظيم فهو عمد
 بانه وجب القوم عينا من هذا عندنا خلافه في قتل القوم غير متعين عن بل الوباء
 بين القوم واخذ الية لانا المال الناجي في الاطراف فروع صيانة الدم عن المداواة
 مما تشبهه وبين النفس في العمد لا يجب مع احتمال القتل هوقة ومنه لا الكفارة خلافه
 لانه في وهو قول ما لا يوجب في الاطراف الا ان يكون في العمد ونحن نقول لا يلزم من كون
 الكفارة سائرة للخطا كونها سائرة للعدو وهو كسيرة محفة ولشبه العمد فربما يقصد العمد
 ما ذكره الصواب والوسط والاصح في العمد بالجر العظم والقتل العظم فمن ثمة الجانيات
 عندنا في قتل العمد وفي الاطراف والكفارة وفيه مغلطة على القاتل كسيرة في تفسير الية
 المغلطة وتفسير العاقلة بلا قود وهو فيما دون النفس عداي فربما يقصد العمد ما ذكره فيما
 دون النفس عداي وهو فيما دون النفس عداي فربما يقصد العمد ما ذكره فيما
 لدفع توم ان العمد في قتل العمد على العاقلة فمنع ذلك لان قتل العمد خطاه
 يكون على العاقلة فربما يقصد العمد عداي او عداي او عداي فربما يقصد العمد عداي
 اي الاطراف فربما يقصد العمد في قتل العمد على العاقلة في العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 منه قتل فربما يقصد العمد في قتل العمد على العاقلة في العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 وانما يكون الخطا في قصص فانه قصص بندا العمد عداي فربما يقصد العمد عداي
 لم يكن ما قصصه وليس في الخطا ان القتل بل انتم تركي الا حياط فان كثر على الكفارة دليل الا
 وما جاز بجراه كذا في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد عداي فربما يقصد العمد
 يستحق عليه كفارة ودية على عاقلة وفي القتل بسبب كسيرة اي الاطراف فربما يقصد العمد
 به عداي فربما يقصد العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 الكفارة وشبهه حرمان الميراث الا بالخطا فربما يقصد العمد عداي فربما يقصد العمد
 في حق الضمان فربما يقصد العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 هو يجب بقتل ما عداي فربما يقصد العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 عن المستثنى فان حقن دمه موثقا الرجوع في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 عندنا في قتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد



بالنفس قتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 بالجر العمد فربما يقصد العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 بانه اي بقتل المستثنى بقتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 والامن واما قتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 وعبد ولديه وعبد عداي فربما يقصد العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 والامن لولا ان له بقتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 وبقتل قتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 في مودة حرا او رقيقا فان قتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 من الرقيق فلا يقتل قتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 ولاداء اقا دسيرة فربما يقصد العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 لانه متعين وليست قودرة على ابي اي اذا قتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 يقطع القصاص بركة الابوة والابوة والابوة فربما يقصد العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 فانما قتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 يموت في قتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 ولا يقود ولا يوجب القصاص اي ليس في العمد ولا القتل او ليس في العمد ولا القتل او ليس في العمد ولا القتل
 ولا القتل فربما يقصد العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 كما لعنه والقاص فربما يقصد العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 والقاص فربما يقصد العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 ولاية القصاص فربما يقصد العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 غائب لانه حق لا يجوز لشبهة بسبب لا يجوز وهو القصاص فربما يقصد العمد
 واقفال العمد فربما يقصد العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 وجعل الجرح في قتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 او سوطا في قتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 وجوب القصاص فربما يقصد العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 وان اصاب بجره فربما يقصد العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 لا يطبقه لانه في قتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد
 في قتل العمد على العاقلة في قتل العمد على العاقلة فربما يقصد العمد

وقطع فلما فرغ الربة من هذا العمل فظهر على السحاب ما وعدنا ان يفي في السحاب قطيع
بالاداء في القوان يفرج ويغاد ويغير من هذا العمل لانه من فيه لانه مغرب ولانه يفي
على العمل لانه في حق الدم وعنده زفر لا يبعث اخر ان كان في المال للملكة حق الموردين رضى رجلا
وعند انفسه الى اخره فاما يفتقر للماء او على عائدة الربة للماء لان الاول عدو الثاني فخطا في
قطيع يدرجل في مثل هذه الامور في عينين وتكلمها في يرى بينهما اولاد وخطا بين بينهما برء وكفت
دية ان لم يبرء بين بينهما من غانية مسائل لان القطع اما خطا وعنده في العقل في حارة
ثم اما ان يكون بينهما برء او لا يكون حارة غانية فان كان كل منهما عدو فان برء بينهما يقتصر
بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرء فكل واحد عند حصة لان القطع في العقل هو العقل هو العقل وهو العقل وعنده
يقول ولا يقطع فيه فكل واحد من القطع في حارة العقل وتحقيق من هذا القول العقل في الاول العقل
كثرة وان كان بينهما خطا فان برء بينهما اخذ بها اي كية في القطع والقتل وان لم يبرء بينهما
كفت دية القتل لان دية القطع انما يجب عند استحقاقه من العقل وهو ان يعلم عدم السراية
والفوق بين هذه الصلوة وبين علم من لا يبرء بينهما ان الربة مثل غير مقتول قال اصل عدم جوب
بخلاف القصاص فانه مثل مقتول وان قطع عدو في مثل ما خطا له لواء برء بينهما او لم يبرء فخطا
بالقطع والقتل اي يقتل بالقطع ويؤخذ دية النفس وان قطع خطا ثم قتل عدو الرواد بينهما
اولا يؤخذ الربة للقطع ويقتل العقل لافلاك الجاني لان احد ما عدو والآخر خطا كما في
حرب عامة سوطي بين اثنين ومثل عشرة فانه يكتفى بدية واحدة لانه لا يبرء من اثنين
لم تنق بعترة الا في حق التعزير وكذا كل جماعة اذ ملكت ولم يبق الا ان يفرج على اصل الحق في الجوف
في مثل حكومة عدو من محاربة طيب وتجب حكومة عدو في حارة سوطي حارة وبق ان يفرج
سبابة في كتاب الربة في حكومة العدو من قطع نفعها في قطع فانه من ضمن فاعلم دية بها
عنده ابرء في حال لا يبرء لان العفو عن القطع عفو عن موجب هو القطع ان يبرء والقتل ان كان
لم يبرء عفو عن القطع فاذا سري علمه ان قتل لا يقطع وانما لا يقطع في القتل لانه لا يبرء من
عفو عن الجناية اذن القطع وما يبرء من عفو عن القتل لانه من ثلث ماله العفو من كل
اي اذ كانت الجناية خطا وقد عفا عن الربة في غير ثلث لان الربة مال في حق الموردين
يتعلق بالاداء في حق التعزير وكذا كل جماعة اذ ملكت ولم يبق الا ان يفرج على اصل الحق في الجوف
في مثل حكومة عدو من محاربة طيب وتجب حكومة عدو في حارة سوطي حارة وبق ان يفرج
سبابة في كتاب الربة في حكومة العدو من قطع نفعها في قطع فانه من ضمن فاعلم دية بها
عنده ابرء في حال لا يبرء لان العفو عن القطع عفو عن موجب هو القطع ان يبرء والقتل ان كان
لم يبرء عفو عن القطع فاذا سري علمه ان قتل لا يقطع وانما لا يقطع في القتل لانه لا يبرء من
عفو عن الجناية اذن القطع وما يبرء من عفو عن القتل لانه من ثلث ماله العفو من كل

بكر من هذا الربة في مال ان توفرت وعلى عاقلها ان احطت اي ان قطعت امرأة بزوج
عزاقها على يده فلو كان له على الجاني الاصل للقطع هو وهو لا يقطع في الطرف وهو لا يقطع
بكر ان يبرء من القتل وعلى الربة في مالها واما على ما هو واجب هذا القطع وهو الربة فانه يقتل
بين الرجل والمرأة في الطرف ثم اذا سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل وان قطعت
خطا وجب على القتل ايضا العداوة دية النفس على العاقلة فلا حصة من ثلثها في القتل فان سري
على الربة وما يبرء من مالها او علمها في ثلثها في القتل فان سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل
ولان في وجبة لاهم قال فخرج من الثلث سقط ولا يقطع في المال انما يجب على القتل في القتل وان
تزوج على القصاص وهو لا يبرء من القتل فان سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل وان
وقد سقط وان كان خطا يبرء من العاقلة لانه لا يبرء من القتل فان سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل
فان كان من المال سري الربة ولا مال له في القتل فان سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل وان
الاصية فيعتبر من جميع المال ان كان من المال سري الربة ولا مال له في القتل فان سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل وان
من القتل اقل من الزانية وحصة العاقلة وتخرج لاهم ليس يقطع في غير ثلث فان خرجت من الثلث
سقط ولا يقطع في المال فان سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل فان سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل
واما عند سري فالحكم في التزوج على الربة كما ذكرنا في هذه المسئلة وهو التزوج على الربة فان سري
المقتول يقطع في القتل فان سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل فان سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل
وعنده ابرء في حال لا يبرء لان العفو عن القطع عفو عن موجب هو القطع ان يبرء والقتل ان كان
لم يبرء عفو عن القطع فاذا سري علمه ان قتل لا يقطع وانما لا يقطع في القتل لانه لا يبرء من
عفو عن الجناية اذن القطع وما يبرء من عفو عن القتل لانه من ثلث ماله العفو من كل
اي اذ كانت الجناية خطا وقد عفا عن الربة في غير ثلث لان الربة مال في حق الموردين
يتعلق بالاداء في حق التعزير وكذا كل جماعة اذ ملكت ولم يبق الا ان يفرج على اصل الحق في الجوف
في مثل حكومة عدو من محاربة طيب وتجب حكومة عدو في حارة سوطي حارة وبق ان يفرج
سبابة في كتاب الربة في حكومة العدو من قطع نفعها في قطع فانه من ضمن فاعلم دية بها
عنده ابرء في حال لا يبرء لان العفو عن القطع عفو عن موجب هو القطع ان يبرء والقتل ان كان
لم يبرء عفو عن القطع فاذا سري علمه ان قتل لا يقطع وانما لا يقطع في القتل لانه لا يبرء من
عفو عن الجناية اذن القطع وما يبرء من عفو عن القتل لانه من ثلث ماله العفو من كل

باب زيادة في القتل واعتبارها في القتل

انما تعلم ان القتل من حيث الموت وانما يبرء من القتل لان دية الربة غير واجبة في القتل وان
الاصية فيعتبر من جميع المال ان كان من المال سري الربة ولا مال له في القتل فان سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل وان
من القتل اقل من الزانية وحصة العاقلة وتخرج لاهم ليس يقطع في غير ثلث فان خرجت من الثلث
سقط ولا يقطع في المال فان سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل فان سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل
واما عند سري فالحكم في التزوج على الربة كما ذكرنا في هذه المسئلة وهو التزوج على الربة فان سري
المقتول يقطع في القتل فان سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل فان سري علمه ان دية الربة غير واجبة في القتل
وعنده ابرء في حال لا يبرء لان العفو عن القطع عفو عن موجب هو القطع ان يبرء والقتل ان كان
لم يبرء عفو عن القطع فاذا سري علمه ان قتل لا يقطع وانما لا يقطع في القتل لانه لا يبرء من
عفو عن الجناية اذن القطع وما يبرء من عفو عن القتل لانه من ثلث ماله العفو من كل

والثاني ان الله في ذلك لارد بالحق انه ان يقول شخص فقام غيره في اقامة فعله في القتل
اذا اعتذر القاتل على مقتول فالحق ان يعتذر القاتل فليس باعتذار عليه لكنه عاجز عن اقامته
فالورثة فاما من غير ان القاتل ملك ثم انتقل منه الى الورثة ثم اذ انتبت هذا الامر فخرج عليه قوله
فلا يصير احد من قسمي البقية اعلم ان كل ما ملكه الورثة فاحد من قسمي الباقين اى اى ما لم يعلم لما
في القصة حتى لو ادعى احد الورثة نسبته الى المتركه على احد واقام بينه وبين حق الجميع فلا يابى ان
المتجوز بالورثه وكذا اذا ادعى احد من الورثة نسبته الى المتركه واقام البينة عليه ثبت على
جميع حتى لا يحتاج الى دعوى ان يدعى على كل واحد وما ملكه الورثة لا يطابق الورثة لا يصير احد من
قسمي الباقين فخرج على هذا القول جميع بقول ابيه غايبا اخوه مخفى بعيدا اى لو ادعى احد الورثة
بينه واخوه غايب ان فلانا قتل اياه على ايدى القصاص ثم حفر اخوه كى ما جاز الى اقامة البينة
عنه الرجوع فلا يملك احد من الورثة اى اذا كان القاتل قتل اياه على ايدى البينة لان موجب
المال وطريق ثبوت الميراث من غير الورثة اذا ادعى احد الورثة بينه والاب عليه فلان كذا خفى اخوه
اى ما جاز الى اقامة البينة فلم يثبت من القاتل على غايب فالحق فخرجهم ويطبق القول اى اذا كان بعض
الورثة غايبا والبعض حاضر واقام القاتل بينه على ما خفى ان القاتل قد غفا فالحق فخرجهم لان
على ما خفى لم يثبت في القصاص انتقل الى المالكين فحسبوا كذا لو قتل عبد بين رجلين احدهما
غايب اى لم يثبت بين رجلين احدهما غايب فقتل على ايدى القاتل على ما خفى ان القاتل قد غفا
فالحق فخرجهم ويطبق القول كذا ذكرنا ان الميراث لا يثبت على ما خفى اى على ما خفى فالحق
صدقها القاتل وحق فلكل قسم ثلث الدية وان كذبها فلكل ثلثها ولا يفرغت الدية وان
صدقها الا في ثلثها فلكل ثلث الدية وان كذبها فلكل ثلثها وان اريد بانفساده حقيقة
نفي المالكين بدون الدعوى والحق هو القاتل فكيف يكون كذب القاتل من اقام من بين قسمي
وان اريد بانفساده مجرد الاجابة لا يصح الحكم بالطلاق اذ هو مخفى حرم اذ كذبها وان لم
ما اذا صدقها الا في ثلثها والحق لا يبطل الاجابة وايضا الا في ثلثها وان لم يثبت
فالحق ان يقال ان الاجابة وليا قوتها وجوبها فالحق فلكل ثلث الدية وان كذبها فلكل ثلثها
والحق فلا يثبت له ولا ثلث الدية وان كذبها فلكل ثلثها وان كذبها فلكل ثلثها وان كذبها
القاتل وحق فلكل قسم ثلث الدية وان صدقها الا في ثلثها فلكل ثلث الدية وان كذبها فلكل ثلثها
تصدقها فالحق فلكل ثلث الدية وان كذبها فلكل ثلثها وان كذبها فلكل ثلثها وان كذبها
القصاص فلا يثبت له الا في ثلثها فلكل ثلث الدية وان كذبها فلكل ثلثها وان كذبها
لان حق الجميع لا يثبت في القصاص الا في ثلثها فلكل ثلث الدية وان كذبها فلكل ثلثها

اذا لم يثبت عقوبة لان اخبار المخبرين بعقوبة لم يصبح لها نهي بخبر ان به نفعها وهو انتقال عقوبة الى المال
 والاعمال الثالث وهو تصديق القاتل فقط فان لا راجع ثلث اليد لم يذكرنا وكذا الكل من المخبرين
 بتصديق القاتل ان هو ان انتقال المال الى الرابع وهو تصديق الالف فقط وهو ان يثبت
 والعقوبات ان يكون على القاتل ثلث لان ما اوجاهه المخبر ان على القاتل ثلث لان كان له وما اقر به القاتل
 الالف بطل بكتيب وجه الاستدلال ان القاتل بكتيب المخبرين اقر ان لا يثبت ثلث اليد لرغم ان
 العقول قطر بعواهي العقول على الالف وانقلب نصيب الالف مال الالف لما صدق المخبرين في العقول
 فقد ربح ان ينسبها انقلب الى انصار مقرأها ما اقر به القاتل وهو ان ما ذكره في اليد وان
اختلفت في اليد القاتل في زمانه او مكانه او اثنان او قال شاهد قتل بعضها والآخر جلت الله
قتل ثلث وان شهدا بقتله وقالوا هذا آت بحب اليد القاتل لان يثبت لان حكم القاتل بكتيب
ما خلفت الله وجه الاستدلال انهم شهدوا بخلق القاتل والطلاق ليس بحكم فثبت اقل موجب
وهو اليد وكبح في مال لان الاصل في القاتل الحد فلا يثبت العاقلة وان اقر كل من الرجلين بقتل
زيد وقال الورع قتلناه فله قتلها ولو قامت بيته بقتل زيد عداوا اخرين بقتل كبرايه وادعى
الورع قتل القاتل ان في الالف بكتيب المستودع ان شهد بعض بكاتبه شهد بقتل زيدا بقتل ثلث لان
الكاتب بقتل في الالف بكتيب كقوله في بعض ما اقر به وهو انفراد في القاتل وهو الالف بقتل في الالف
والعبرة بما لا يرى الا الوصوفى اليد على ان رضى كمالا فارتفع فصل شهد عند البرج وعند محارب
شقي ادبالا اربعة فقط فله شاهد بها الراعي من موجب كما اذا ابراهه بوجه قبل الموت لان الالف
اليه حال الرضى مقصود والقيمة كسيرة عبد الرضى اليه فاعقبة فوصل شهد عند البرج والبرج بقتله قال الحد
فصل ما بين يديه موبا الغريمى وكذا على كرم رضى عبد الحرف فوصل على حلالا ما عدا موصول
ولا يقين من رضى مقصدا عليه برج من حيث ابره فوصل على صيد ما حكم فمجلس الامار ما
كسيرة ما حكم فوصل لان القدر فالرضى الى العلم باكتساب **كتاب الديني**
الديني من الذنوب القوي ما ذكر في الورق عشرة الالف وربع من الابل بانه صرح في ثلث الحد
اربعة من يثبت بما هو ثبت لكون وحقة وجدعة وهي المعلقة وفي الحاد الخامس منها ومن بين
مخاص اليد عدا البرج لا يكون ان من هذه الالحوال الثلثة وقالنا ما ذكرنا البقرة ما بقرة ومن النعم
الفاشاة ومن الحلال ما شاة كل حلة ثوبان لان عرقه اليه عن جعل على اركل كان ثوبان ومن هذه
الانثيا بحولته فلا يصح بالانثيا ولم يرد في انثيا ثوبان في الابل عند ان في من الورق ثمانية
انما عشر الف فمهم ثم الديني المعلقة عدا البرج والبرج بقتله فمجلس عشرة من يثبت مخاص
وهي اثنتي عشرة على ما جاوز وعشرة من يثبت لكون وهي التي ثبت عليها حولان وفي عشرة

[illegible][illegible]

